النهج الديمقراطي

ⴰⵏⵀⵊ ⴰⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

| العدد : 651 | من 23 الى 29 أبريل 2026 | الثمن: 5 دراهم

|جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الانتخابات في المغرب: مقبرة للإرادة الشعبية وللديمقراطية

09 08 07

إبراهيم خرشوفي:

ضيف العدد

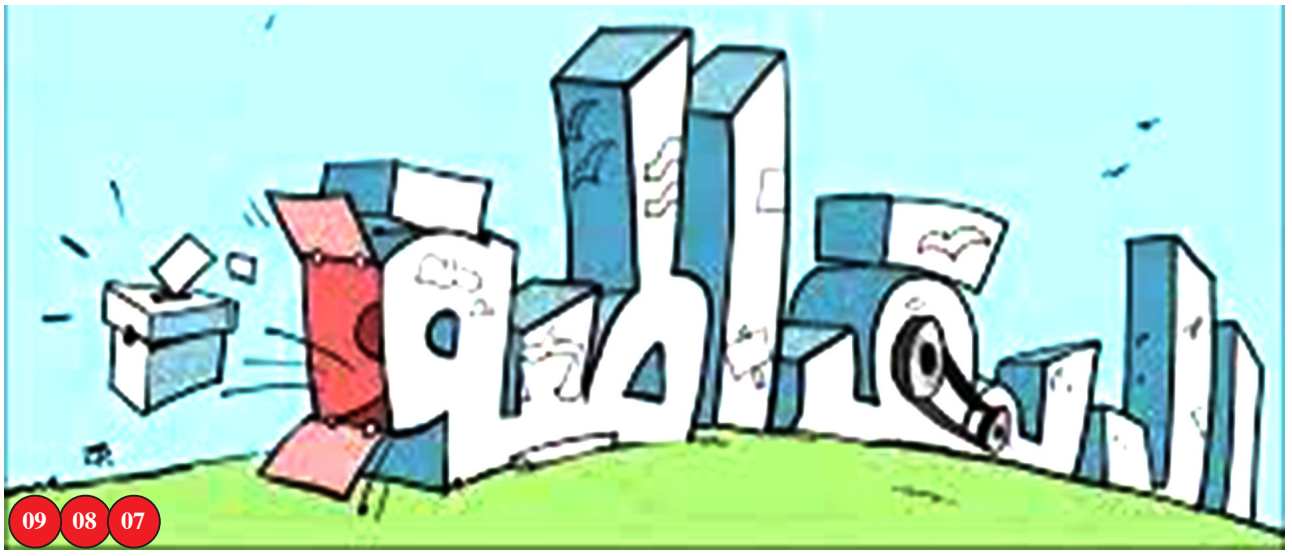

تلعب وزارة الداخلية دورا محوريا في هندسة العملية الانتخابية والتحكم فيها، ويعرف الجميع تاريخها الطويل في تزوير النتائج

15

عندما يبرئ القضاء ويُدين "المجلس التأديبي"..

لغز الطرد الجماعي لطلبة بجامعة ابن طفيل

12

مسلسل الهدم : المعنى و المآل!

05

كلمة العدد:

ضد الفساد والاستبداد المخزني

تباشر الدولة وحكومتها الترتيبات والإعداد التقني والسياسي لدورة أخرى من الانتخابات التشريعية ومختلف المؤسسات التمثيلية.

وعند الوقوف على طبيعة هذه المؤسسات المسماة «منتخبة» وطريقة تشكيلها، وانعكاس الأدوار الموكول لها القيام بها على الحياة اليومية لمختلف الفئات الشعبية، نجد أنفسنا إجمالا محاصرين بسؤال العلاقة بين مفهومين رئيسيين في تحديد طبيعة هذه العملية هما: الفساد والديمقراطية.

أولا: الفساد: سواء باعتباره سلوك خارج عن القانون والنظام العام أو التحايل عليه واستغلاله بهدف تحقيق مصالح كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية...، لفائدة فرد أو جماعة معينة. أو باعتباره كما نصت عليه منظمة الشفافية الدولية: «كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته». فالنتيجة واحدة، بحكم الواقع وانتظام العلاقات الاجتماعية السائدة، هي حقيقة تعمق الظاهرة في المغرب على غرار البلدان ذات الأنظمة المتخلفة والتابعة للمراكز الرأسمالية.

لهذه الأسباب وغيرها نعيش في المغرب تخلفا وفقرا وهشاشة تتعمق لتبلغ ادنى الدرجات في سلم التنمية.

ليت هذا الفساد مجرد انحراف أخلاقي لأفراد ومجموعات معينة أو جهلا بتقنيات تدبير وتسيير المؤسسات. بل هو ظاهرة تطورت وغذت بنية ممتدة في مفاصل النظام المخزني الذي يرعى الفساد ليجعل منه ثقافة سائدة يتم التطبيع معها، وتجد لها اصداء تبريرية في الخطاب الشعبي تضاف لمظاهر أخرى للفساد يكرسها تواطؤ القوانين المتخلفة والقضاء غير المستقل...

ثانيا: الديمقراطية: وهي الغائب الأكبر في كل الاستحقاقات الشعبية لحد الآن. ومن تكاليف ذلك فقدان المواطن الثقة في كل شيء، مع انتشر العداء والعنف، وكل الأمراض الاجتماعية المترتبة عن الأزمة، كما انهارت القيم المجتمعية وروح الانتماء دون نزعة شوفينية عصبوية. ومع ذلك يمعن النظام المخزني وفق طبيعته اللاوطنية واللاديمقراطية واللاشعبية في ذات الأزمة حريصا على عدم قبول تصريف الديمقراطية ولو بمفهومها الليبرالي، لا يقبل بالتداول واقتسام السلطة، غير مؤهل لتوثيق روابط ديمقراطية ممتدة وسط ومع المجتمع، غير مستقل بقراره وممعن في التبعية العمياء، فاقد للسيادة والمصداقية والثقة اللازمة المتبادلة الضامنة لحقوق الإنسان والمواطن.

تأسيسا على ما تقدم، ومن أجل أن تكتسب الاستحقاقات الشعبية والمؤسسات مصداقيتها المفقودة، يلزمنا الكثير من النضال ضد الفساد والاستبداد من خلال النضال الجماهيري الشعبي، تحت راية مطلب النظام الديمقراطي، دستور ضامن للحريات والقضاء المستقل، تقوية وتفعيل الرقابة الشعبية على المال العام وعدم إفلات المجرمين من العقاب في الجرائم الاقتصادية والسياسية. وليس بسياسة الحكومات اللصوصية التي تعفو وتصفح عن كل ما سلف. بل حتى ما يطال المال العام حاليا من نهب و تسيب، تحت تصرفات ‹المنتخبين». فالأمر يحتاج إلى إرادة سياسية قوية تجد مرجعها في الانتماء إلى هذا الوطن حقيقة والاصطفاف إلى جانب الغالبية المفقرة من جماهير شعبنا. فالأصل في أي نضال ديمقراطي حقيقي، وحل المعادلة الديمقراطية هنا يقتضي الشرط الضروري: إسقاط الفساد رهين بإسقاط المخزن. خاصة وأن الشروط مساعدة بفضل الوعي الشعبي المتنامي والنضالات المتواصلة ضد الفساد والمفسدين بإشهار لوائح بأسماء البعض منهم خير مثال...

لا بديل عن الديمقراطية ولا خيار سوى الحسم في طبيعة الدولة وهوية شعبنا المتنوعة، وعلائقها بالمناطق ذات الخصوصيات الاثنوثقافية.

إن الإطار التنظيمي الأنسب لتلك العلائق، هو الدولة الفيدرالية الديمقراطية، التي تحترم الصلاحيات الإدارية والمالية للجهات ضمن تقسيم متكافئ ومتوازن يجمع بين الهوية وخصوصيات المناطق في نسق ديمقراطي متضامن.

لعل الديمقراطية المباشرة هي الحل الأنسب لضمان مشاركة جماهيرية واسعة في السياسة والحياة العامة لتتبوء الجماهير ونخبها التقدمية ومثقفيها العضويين مكانتها في فتح آفاق جديدة وزرع الثقة بين الدولة وبين المجتمع دون تمييز أو تفريط. الشيء الذي من شأنه أن يعيد للعمل السياسي جماهيريته ومصداقيته ويعطيه أفقا للمنافسة الديمقراطية على طريق الوصول إلى الحكم بمعناه الحقيقي.

في قلب هذا الرهان، تبقى القوى المناضلة ضد المخزن مدعوة اليوم، وأكثر من أي وقت مضى للنضال في جبهة موحدة ضد الاستبداد والفساد، تبادر من أجل قيادتها وتأطيرها على أساس برنامج لجبهة ديمقراطية من القوى ذات المصلحة الطبقية في انجاز مهام التغيير الثوري المنشود وبأبعاده المتعددة وحسب نضج الشروط الموضوعية والذاتية اللازمة لتحول الازمة الموضوعية الى ازمة ثورية بالمفهوم اللينيني العميق.

Anteprima : السحب | annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org

< عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء < الهاتف: 0668671174 < ملف الصحافة : 6 ص 1995 < رقم الايداع القانوني: 1995 /104

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

بيان اللجنة الإدارية في دورتها الرابعة عشر يوم السبت 11 أبريل 2026

عقدت اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان اجتماعها الدوري الرابع بعد المؤتمر الوطني الرابع عشر، يوم السبت 11 أبريل 2026 بالمقر المركزي للجمعية ـ دورة "الفقيد العربي معنينو"، الذي فقدته الحركة الحقوقية والديمقراطية قبل أيام؛ وهو المناضل الحقوقي الذي عاش منفيا بالديار الفرنسية، وكرس حياته للنضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في المغرب وفي كل مكان، كما كان ممثلا للجمعية في فرنسا لفترة طويلة، كما مثلها أيضا في محافل دولية أحسن تمثيل.

وانعقدت هذه الدورة تحت شعار: "كل الإدانة للغطرسة الإمبريالية والصهيونية ضد الشعوب، ومعا ضد تغول التطبيع والاستبداد وتصاعد القهر الاجتماعي والقمع السياسي ببلادنا"، بناء على ما تدارسته اللجنة الإدارية بشأن مستجدات الوضع الحقوقي دوليا وجهويا، وما سجلته من تصاعد الغطرسة الأمريكية والصهيونية ضد الشعوب، وما وقفت عليه من تواتر انتهاكات الحقوق والحريات في بلادنا، وما رصدته من تنامي مختلف أشكال التعبير الرافضة لها والمطالبة بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية. وعلى إثر ذلك تسجل اللجنة الإدارية وتعلن ما يلي:

دوليا وجهويا:

ـ إدانتها الصارخة لتصاعد جرائم الإمبريالية الأمريكية ضد شعوب العالم، وخاصة العدوان العسكري على إيران وما نتج عنه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، واستمرار الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني وإصدار ما يسمى بقانون إعدام الأسرى الهمجي، والعدوان الغاشم على لبنان الذي أسفر عن استشهاد ما يقرب من 1500 شهيد وشهيدة وتهجير أهالي الجنوب، واختطاف رئيس فنزويلا وتهديد كوبا وغيرها بنفس الشيء؛

ـ تضامنها مع الشعب السوداني فيما يتعرض له من مآس نتيجة استمرار الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب ضده وخاصة اتجاه النساء والأطفال، وغياب أي إرادة لدى المنتظم الدولي للتدخل لجعل حد لها؛

ـ استنكارها لتصاعد القمع السياسي ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والنشطاء في كل من الجزائر وتونس، المتجسد أساسا في تواتر الاعتقالات وتعدد المحاكمات غير العادلة ضدهم والتضييق على الجمعيات المستقلة التي تم حل بعضها تعسفا.

وطنيا:

ـ إدانتها الصارخة لما وصلت إليه السياسات التطبيعية للدولة من مستويات خطيرة تهدد سلامة بلادنا واستقرارها، معبرة عن رفضها لانضمام المغرب لما يسمى بمجلس السلام، ولمواقف المسؤولين المخزية من الحرب ضد إيران، مطالبة السلطات بمراجعتها والالتزام بما أقرته الصكوك الدولية من حق الشعوب في تقرير مصيرها؛

ـ شجبها للمنحى المتصاعد للقمع السياسي، وتواصل الاعتقالات بسبب الرأي والمحاكمات السياسية، وخاصة ما عرفته هذه الدورة من أحكام جائرة ضد شباب جيل زد، في مجزرة قضائية عنيفة ذهب ضحيتها مئات الشباب والقاصرين، الذين ارتكبت ضدهم العديد من الخروقات، منذ التوقيف وإلى حين النطق بالأحكام؛

ـ تضامنها مع كل معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين، الذين يتعرضون لانتهاك سافر بالحرمان من الحرية، بسبب آرائهم وأنشطتهم النضالية السلمية، مجددة مطالبتها للدولة بالإفراج عنهم وجعل حد للاعتقال السياسي وانتهاك حرية الرأي والتعبير، والكف عن جعل القضاء أداة قمع وتوظيفه في الانتقام من المعارضين والمنتقدين والنشطاء والمدونين نساء ورجالا؛

ـ مطالبتها بإعمال الشفافية من طرف الادارة العامة للسجون والحق في المعلومة حول وضعية معتقلة الرأي سعيدة العلمي بسجن الجديدة 2، كما تعبر عن قلقها حول دخولها في إضراب عن الطعام، مما قد يشكل مسا بسلامتها الصحية والجسدية؛

ـ قلقها بشأن مصير قضية الفقيد عمر حلفي، بعد ما أصدرته النيابة العامة من معطيات، تبرئ أجهزة الأمن من أي مسؤولية حتى قبل فتح أي تحقيق، مما يشكل توجيها للقضاء؛ وتطالب اللجنة الإدارية بإعمال الحياد والموضوعية في أي تحقيق بشأن هذه القضية، مؤكدة تتبع الجمعية لها ومساندتها لعائلة الفقيد في مطالبتها بالحقيقة والعدالة في قضية ابنها؛

ـ تشبثها بالكشف عن الحقيقة كاملة وترتيب الآثار القانونية في قضية إطلاق الرصاص الحي بمدينة القليعة، في فاتح أكتوبر 2025، الذي أدى إلى مقتل ثلاثة شبان، وإصابة 12 آخرين بجروح متفاوتة الخطورة تطلب خضوعهم للإسعاف والعلاج، وتستغرب لعدم الكشف ولو جزئيا عن مآلات التحقيق الجاري؛

ـ وقوفها إلى جانب ضحايا سوء تدبير الكوارث الطبيعية من طرف السلطة، واستمرار معاناة ضحايا زلزال الحوز بعد أكثر من سنتين ونصف من حدوثه، وكذا ما خلفته سياسة تدبير نتائج الفيضانات من استياء لدى الضحايا وسكان العديد من المناطق المتضررة، بسبب القرارات غير العادلة للسلطات وضعف التدابير المتخذة لجبر أضرارهم والتخفيف من آثار الكارثة عليهم، ومنع المتضررين من تنظيم أنفسهم والتعبير عن مطالبهم؛

ـ تنديدها بما تعرفه العديد من مناطق المغرب من هدم للمساكن وإخلاء قسري للأسر من بيوتها، دون إشراكها في القرار، ودون توفير بدائل تكون مقبولة من طرفها، وإجبارها على القبول بتعويضات هزيلة لا ترقى للكلفة الحقيقية للعقار، وفي غياب شروط العدالة ومعايير الشفافية؛ مما يتناقض كليا مع التزامات المغرب بموجب تصديقه على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوصيات المقرر الاممي المعني بالحق في السكن اللائق؛

ـ شجبها لاستمرار تعريض سكان العديد من القبائل في الجنوب للمعاناة، من جراء ما يعرف بالرعي الجائر؛ حيث ترتكب ضدهم اعتداءات متواصلة وتقترف جرائم بيئية في حق المنطقة وسكانها، مما يعد تهديدا لهم بالتهجير؛ تنضاف إلى ما يمارس عليهم من ضغوط، بسبب تطبيق قوانين تحفيظ الأراضي بهدف نزعها من القبائل التي تعيش فوقها منذ قرون؛

ـ خشيتها من استغلال القضاء للتستر على شبهات المال، واستغلال النفوذ وتضارب المصالح في قضية قلعة السراغنة، المعروفة بمقلع الأحجار، التي أدت إلى احتجاجات قوية للساكنة رفضا لها، مما أدى إلى اعتقالات وإصدار أحكام قاسية وصلت سنة سجنا نافذا في حق الساكنة؛

ـ مساندتها لنضالات الشغيلة في العديد من المدن؛ حيث تتعرض لمختلف أصناف التعسفات على حقوقها، كما تتجلى من خلال الإغلاقات غير القانونية، والتسريحات الجماعية، وسيادة شروط التشغيل المجحفة وانتهاك الحريات النقابية؛ وهي انتهاكات تعرفها العديد من فئات الشغيلة، من ضمنها عاملات وعمال العديد من الضيعات الفلاحية بالجنوب والغرب، وشركات الكابلاج (بعين عودة) وشركات النسيج (نيكا وناماطكيس بطنجة وسيكوميك بمكناس)؛ وتحيي اللجنة الإدارية نضالاتهم/ن من أجل حقوقهم/ن واحترام كرامتهم/ن؛

ـ دعوتها لجميع فروع الجمعية إلى التعبئة لتخليد اليوم العالمي لحقوق الشغيلة، عيد الشغل، الذي يحل في فاتح ماي من كل سنة، تعبيرا عن دعم الجمعية لحقوق العمال والعاملات، ومن أجل فرض الاحترام الواجب للقوانين التي تحميها من طرف السلطات، وإعمال اتفاقيات منظمة العمل الدولية وكافة الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بحقوق العمال والعاملات.

الرباط، في 11 أبريل 2026.

المكتب الجامعي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي:

• يدعو لإنجاح ”معركة الكرامة والإنصاف لشغيلة القطاع الفلاحي“ التي أطلقتها جامعتنا؛

• يكلف الكتابة التنفيذية بتدقيق صيغة وموعد الاحتجاج الذي تقرر تنفيذه في مكناس موازاة للمعرض الدولي للفلاحة.

تنفيذا لقرار 4 أبريل 2026 للجنة الإدارية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي القاضي باستئناف المعركة الوطنية لشغيلة القطاع بعد تعثر تنفيذ العديد من التزامات وزارة الفلاحة واستمرار جهات حكومية أخرى في عرقلة وتجميد حل عدد من الملفات الحيوية لشغيلة قطاعنا؛

وبعد استيفاء عدد من الخطوات التشاورية الداخلية، والمبادرات الترافعية أمام الرأي العام الوطني وتجاه كل من الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية ووزارة الفلاحة؛ فإن المكتب الجامعي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي المنعقد في اجتماع استثنائي عن بعد، يومه السبت 18 أبريل الجاري، وبعد نقاش مسؤول ومستفيض يبلغ شغيلة القطاع بكل مكوناته والجهات الرسمية المعنية والرأي العام الوطني ما يلي:

– تثمينه للمبادرات الترافعية للكتابة التنفيذية لفائدة الشغيلة الفلاحية لدى الجهات الرسمية المعنية، ويثمن التواصل مع الأمانة العامة لمركزيتنا الاتحاد المغربي للشغل، بخصوص الالتزامات العالقة لدى الوزير المكلف بالميزانية ووزارة الشغل وغيرهما؛

– ينوه بالنجاح الكبير للندوة الصحفية للجامعة ليوم 16 أبريل الجاري، وبوضوح وقوة الرسائل التي أطلقتها قيادة الجامعة في هذه المناسبة، عبر تصريحاتها وتفاعلها مع الصحافيين؛ ويحيي عاليا كل المنابر الإعلامية التي استجابت لدعوة الجامعة؛

– يكلف الكتابة التنفيذية للجامعة بتدقيق الصيغة المناسبة لتنفيذ الاحتجاج المقرر خوضه في مكناس، موازاة للمعرض الدولي للفلاحة لحمل الحكومة على التجاوب مع المطالب الملحة للشغيلة الفلاحية عبر تنزيل اتفاقات الحوار الاجتماعي القطاعي وتجاوز حالة ”البلوكاج“ على مستوى الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية؛

– يثمن البرنامج الاحتجاجي التصاعدي، بما فيه الوقفات الاحتجاجية الجهوية والمحلية ابتداء من 07 ماي القادم والوقفة الاحتجاجية أمام الوزارة المكلفة بالميزانية ثم أمام وزارة الفلاحة في 23 ماي ومحطة الإضراب العام في بداية يونيو؛ ويدعو إلى إنجاح كل الخطوات النضالية المسطرة في إطار ”معركة الكرامة والإنصاف لشغيلة القطاع الفلاحي“ التي أطلقتها جامعتنا ؛- يحيي عاليا كافة مكونات الجامعة من نقابات وطنية وفروع جهوية ومحلية وتنظيمات موازية وفئوية، ويدعوها لإطلاق التعبئة الميدانية اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج النضالي، ردا على تجاهل مطالب عموم الموظفين والمستخدمين والعمال الزراعيين والفلاحين؛ ومن أجل التعجيل بإخراج الأنظمة الأساسية العالقة لدى الوزارة المكلفة بالميزانية وفي مقدمتها النظام الأساسي لمستخدمي المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ووكالة التنمية الفلاحية ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة والمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والمعهد الوطني للبحث الزراعي، وتفعيل الآفاق بشأن مطالب موظفي المياه والغابات، وإدماج حاملي الشهادات في السلاليم المستحقة، ومضاعفة ميزانية مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لوزارة الفلاحة وإخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية لحيز الوجود، وتحفيز موظفي وزارة الفلاحة والتعليم الفلاحي وإلغاء التمييز القانوني في الأجور ضد العمال الزراعيين عبر إصدار مرسوم يدقق ويوضح مراحل المساواة بين الحد الأدنى للأجر بالقطاع الفلاحي (SMAG) ونظيره بالقطاع الصناعي (SMIG) في أفق سنة 2028؛

– يهيب بكافة المناضلات والمناضلين في الفروع الجامعية والنقابات الوطنية والتنظيمات الموازية والفئوية إلى الانخراط القوي والحماسي في الإعداد لتخليد فاتح ماي العيد الأممي للطبقة العاملة وجعله محطة نضالية قوية لإسماع صوت الطبقة العاملة الفلاحية وإشهار مطالبها العادلة؛

– ينوه بنجاح جامعتنا في إبرام اتفاقية شغل جماعية مع إدارة شركة مخازن الحبوب الميتائية يوم 06 أبريل 2026 وينوه بمجهودات النقابة الوطنية وإدارة الشركة، ويهنئ المستخدمين والمستخدمات بما تضمنته هذه الاتفاقية الأولى من نوعها بالقطاع، من مكاسب تاريخية على مستوى هذه المؤسسة.

وفي الأخير، يهيب المكتب الجامعي بكافة فئات الشغيلة الفلاحية بالمصالح المركزية للوزارة والمصالح الخارجية، كما بالمؤسسات العمومية التابعة للوزارة، للالتفاف حول الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، قلعة النضال النقابي الجاد والمسؤول، من أجل حمل الحكومة وضمنها الوزارة المكلفة بالميزانية ووزارة الفلاحة، على تقدير تضحياتهم الجسيمة والصعوبات القانونية والأخطار الميدانية التي يواجهونها يومياً -كما هو حال إخواننا المتابعين ظلماً في بنسليمان- وذلك بتنفيذ الالتزامات الرسمية العالقة والتجاوب مع مطالبهم المؤجلة منذ سنوات.

ويقيناً أن "ما لم يتحقق بالنضال ينتزع بمزيد من النضال".

عاشت وحدة الشغيلة الفلاحية

عاشت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي / عاش الاتحاد المغربي للشغل

عن المكتب الجامعي

الرباط في 18 أبريل 2026

وجدة على صفيح ساخن:

غضب الطاكسيات الصغيرة يفضح فوضى النقل ويضع الجميع أمام الحقيقة

صباح الإثنين 20 أبريل 2026، لم يكن ما جرى في وجدة مجرد وقفة احتجاجية عادية لسائقي الطاكسيات الصغيرة، بل كان صرخة غضب حقيقية في وجه واقع مختل يُدفع ثمنه يوميًا من جيوب السائقين والمواطنين معًا.

السائق اليوم لم يعد قادرًا على الاستمرار في الصمت: محروقات تشتعل أسعارها بلا رحمة، نقل سري ينتشر أمام أعين الجميع دون رادع، وتعريفات جامدة لا تعكس أبسط شروط العيش الكريم. أي منطق هذا الذي يطالب السائق بالاستمرار في العمل بخسارة؟ وأي عدالة تُبقي القطاع رهينة الفوضى والتجاهل؟

في المقابل، المواطن ليس في وضع أفضل. هو الآخر ضحية، يتنقل بين مطرقة الإضرابات وسندان الغلاء، في مشهد يكشف أن الأزمة أعمق من مجرد مطالب فئوية، بل هي نتيجة مباشرة لغياب إرادة حقيقية لإصلاح قطاع النقل الحضري بشكل جذري.

الوقفة لم تكن فقط احتجاجًا... بل كانت رسالة واضحة: استمرار هذا الوضع لم يعد ممكنًا. فإما إصلاح حقيقي يعيد التوازن ويحمي الجميع، أو مزيد من الاحتقان الذي قد ينفجر في أي لحظة.

السكوت اليوم لم يعد خيارًا.

بوسماحة بهلول

وجدة:

عمال المناولة بين هشاشة التشغيل وحدود «النموذج الجهوي»

شهدت مدينة وجدة يوم 17 أبريل 2026 محطة نضالية جديدة لعمال المناولة التابعين لمقاولة "3STD" العاملين داخل الشركة الجهوية متعددة الخدمات الشرق (SRM)، حيث أعاد اجتماعهم بمقر الاتحاد المغربي للشغل طرح سؤال قديم/متجدد: إلى أي حد يمكن الحديث عن إصلاحات في تدبير المرافق العمومية، في ظل استمرار أنماط تشغيل هشة تُفرغ هذه الإصلاحات من مضمونها الاجتماعي؟

ما يعيشه هؤلاء العمال ليس حالة معزولة، بل يعكس بنية أوسع لسوق الشغل تقوم على التعاقد غير المباشر، وتفويض الخدمات، والاعتماد المتزايد على شركات المناولة. هذا النمط، الذي يُقدَّم غالبًا كحل لتقليص التكاليف ورفع "النجاعة"، يتحول عمليًا إلى آلية لإعادة إنتاج الهشاشة: عمال بدون استقرار قانوني، ساعات عمل طويلة تصل إلى 12 ساعة يوميًا دون تعويض عادل، وأجور لا تواكب الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية.

إن المفارقة الصارخة تكمن في كون هذه الفئة تشتغل داخل مرفق عمومي حيوي، يفترض فيه ضمان شروط العمل اللائق، بينما يتم الالتفاف على هذه المسؤولية عبر وساطة شركات المناولة. هنا، لا يصبح المشكل تقنيًا أو تدبيريًا فقط، بل سياسيًا بامتياز، لأنه يعكس اختيارات واضحة في كيفية توزيع الكلفة الاجتماعية للإصلاحات.

الاجتماع الذي عقده العمال، وما تلاه من وقفة احتجاجية رمزية، يبرز انتقالا نوعيًا من حالة التذمر الفردي إلى وعي جماعي منظم. النقاش الذي طبع اللقاء، بروح تضامنية ووحدوية، يعكس إدراكا متزايدًا بأن تحقيق المطالب-وعلى رأسها الإدماج الفعلي، تحسين الأجور، وضمان الكرامة المهنية-لن يتم إلا عبر ميزان قوى ميداني، قائم على التنظيم والتصعيد التدريجي.

في هذا السياق، يطرح ملف عمال "3STD" بوجدة سؤال العدالة الاجتماعية في بعدها المحلي: كيف يمكن لمشاريع "الجهوية" و"تحديث الخدمات" أن تكتسب شرعيتها، إذا كانت تُبنى على أوضاع شغلية هشة؟ وأي معنى للنجاعة الاقتصادية إذا كانت تتحقق على حساب أبسط حقوق العاملات والعمال؟

إن ما يجري اليوم بوجدة ليس مجرد احتجاج قطاعي محدود، بل مؤشر على توتر أعمق داخل سوق الشغل، حيث تتقاطع سياسات التقشف، وتحرير الخدمات، مع تراجع الحماية الاجتماعية الفعلية. وهو ما يجعل من هذه النضالات، رغم طابعها المحلي، جزءًا من معركة أوسع حول طبيعة النموذج التنموي وحدود العدالة فيه.

في النهاية، يبدو أن الرسالة التي يبعث بها عمال المناولة واضحة: لا يمكن لأي إصلاح أن ينجح أو يستمر دون إنصاف من يُشغّلون فعليًا عجلة هذه المرافق. فإما إدماج يضمن الحقوق والكرامة، أو استمرار الاحتقان الاجتماعي بأشكال أكثر حدة وتنظيمًا.

بوسماحة بهلول

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب القنيطرة

التصعيد النضالي في وجه سياسة القمع... دفاعا عن التعليم والحرية

في بيان صادر باسم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بموقع القنيطرة حول قرارات الطرد والمحاكمات التي طالت العديد من مناضليه وكماضلاته تم الاعلان عن برنامج تصعيدي دفاعا عن الحق في التنظيم وعن المطالب المشروعة جاء فيه:

في سياق الهجوم القمعي الممنهج الذي تشنه رئاسة جامعة ابن طفيل، بإيعاز واضح من الأجهزة القمعية وبتواطؤ مكشوف مع وزارة التعليم العالي، ضد مناضلات ومناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، على خلفية انتمائهم النقابي والسياسي ونضالهم المستمر ضد مخطط تخريب الجامعة العمومية، والدفاع عن حق أبناء الشعب في تعليم شعبي ديمقراطي ومجاني، تتواصل فصول سياسة الطرد والمتابعات والاعتقالات في حق مناضلينا ومناضلاتنا، في محاولة يائسة لكسر دينامية الفعل النضالي داخل الجامعة.

فبعد قرارات الطرد غير المشروعة التي طالت 22 مناضلا ومناضلة، تواصلت حلقات الاستهداف عبر الاعتقالات والمتابعات القضائية، كان آخرها الاعتقال السياسي الذي طال الرفيق مروان الأحمر والرفيقة آمة الله أمزال، ومتابعة الرفيق مروان في حالة سراح مؤقت مقابل كفالة مالية، مع تحديد جلسة محاكمته يوم 04 ماي، بتهم جاهزة وملفقة، في خطوة تؤكد الطبيعة الانتقامية لهذه المتابعات السياسية التي تستهدف نضالات الحركة الطلابية بجامعة ابن طفيل، ضمن مسلسل قمعي يهدف إلى اجتثاث الفعل الأوطامي المسؤول وفتح المجال لتمرير القانون التخريبي 59.24 دون مقاومة.

وإذ نؤكد أن الحركة الطلابية، بإطارها الشرعي والتاريخي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بموقع القنيطرة، وما راكمته من مكتسبات عبر تاريخ طويل من النضال والصمود والممانعة، لن توقفها سياسات الطرد والاعتقال، فإننا نجدد التأكيد على أن إرادة مناضلينا ومناضلاتنا أقوى من كل أشكال القمع والاستهداف، وأن معركتنا ستستمر بنفس نضالي لا يقهر، حتى انتزاع المشروعية العملية للفعل الأوطامي وفرض المطالب المشروعة للجماهير الطلابية بكافة الأشكال والوسائل النضالية المشروعة، متجاوزة كل الخطوط الحمراء التي تحاول الجهات المسؤولة فرضها لتقييد العمل النقابي والسياسي داخل الجامعة.

وانطلاقا من قناعتنا الديمقراطية الراسخة، وإيماننا العميق بعدالة قضيتنا ومشروعية مطالبنا، فإننا نؤكد استمرارنا في درب النضال والصمود دفاعا عن الجامعة العمومية، وعن حقنا المشروع في التنظيم والعمل النقابي والسياسي داخلها، كما نعلن للرأي العام الطلابي والوطني عن برنامج نضالي تصعيدي على الشكل الآتي:

استمرار الاعتصامات أمام إدارات الكليات الخمس، باعتبارها خطوة نضالية دفاعا عن الحق في الدراسة ورفضا لقرارات الطرد الانتقامية.

إطلاق عريضة طلابية من داخل الجامعة، احتجاجا على القرارات القمعية، وتعبيرا عن الرفض الجماهيري لسياسة تجريم الفعل الأوطامي.

تنظيم اعتصام ممركز أمام رئاسة الجامعة يومي الأربعاء 22 والخميس 23 أبريل الجاري، كخطوة تصعيدية لتحميل المسؤولين كامل مسؤولياتهم السياسية.

خوض أشكال احتجاجية وتعبيرية ميدانية داخل الجامعة، بما يعكس وحدة الجماهير الطلابية وإصرارها على الدفاع عن مكتسباتها التاريخية.

المشاركة الفعالة في كافة المبادرات النضالية التي تدعو إليها لجنة الدعم والمطالبة بإطلاق سراح معتقلي أوطم القنيطرة وكافة المعتقلين السياسيين وعموم التنظيمات الديمقراطية والتقدمية، دعما لمعركة الطلبة المطرودين والمعتقلين.

وإذ نحمل رئاسة جامعة ابن طفيل والوزارة الوصية كامل المسؤولية السياسية والأخلاقية عن الوضع الخطير الذي وصلت إليه الجامعة، نتيجة سياسة الإقصاء والقمع ورفض فتح حوار جدي ومسؤول مع ممثلي الطلبة، فإننا نؤكد عزمنا الراسخ على مواصلة كافة الأشكال النضالية المشروعة حتى انتزاع حقوقنا، وفرض احترام حرمة الجامعة واستقلاليتها، والتراجع عن كل القرارات الانتقامية.

وعليه، نعلن للرأي العام المحلي والوطني ما يلي:

تنديدنا القوي بسياسة القمع الممنهجة التي تستهدف مناضلات ومناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب عبر الطرد والاعتقالات والمتابعات السياسية.

تشبثنا ببراءة كافة المناضلين والمناضلات من التهم الجاهزة والملفقة، ومطالبتنا بوقف هذه المتابعات السياسية فورا.

تحميلنا رئاسة جامعة ابن طفيل ووزارة التعليم العالي وكافة الجهات المتورطة كامل المسؤولية عما قد تؤول إليه الأوضاع داخل الجامعة نتيجة سياسة التعنت وإغلاق باب الحوار.

دعوتنا الجماهير الطلابية بكافة الكليات إلى الانخراط الواسع في البرنامج النضالي التصعيدي، وتكثيف التعبئة الميدانية من أجل تحصين مكتسبات الحركة الطلابية والدفاع عن الجامعة العمومية.

دعوتنا إلى كافة الهيئات النقابية والحقوقية والسياسية والتنظيمات الطلابية الديمقراطية والتقدمية إلى تكثيف الدعم والتضامن مع معركة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، باعتبارها معركة دفاع عن الحق في التعليم وعن الحق في التنظيم داخل الجامعة.

إننا نؤكد أن سياسة الضغط الأقصى لن تكسر إرادة المناضلين والمناضلات، بل ستزيدهم صلابة وإصرارا على مواصلة النضال، وأن كل تصعيد قمعي سيقابله تصعيد نضالي جماهيري مسؤول، حتى إسقاط كل القرارات الانتقامية وفرض احترام حقوق الطلبة داخل الجامعة.

فلا الطرد سيكسر إرادتنا، ولا الاعتقال سيوقف معركتنا، والمعركة مستمرة حتى انتزاع كامل حقوقنا.

المجد والخلود لشهداء الحركة الطلابية
الحرية لكافة المعتقلين السياسيين
لا للطرد... لا للاعتقال السياسي
وعاش الاتحاد الوطني لطلبة المغرب صامدا ومناضلا

بتاريخ: 19 أبريل 2026

بين الشرعية الدستورية والتضييق السياسي:

دفاعا عن حق النهج الديمقراطي العمالي في التنظيم

ابوعلي

إنّ الامعان في حرمان حزب النهج الديمقراطي العمالي من حقه المشروع والطبيعي في استعمال القاعات العمومية لعقد مؤتمره الاستثنائي لا يمكن اعتباره مجرد إجراء إداري عابر أو قرار تقني معزول، بل هو مؤشر دالّ على اختلال عميق في ممارسة الحريات السياسية، وانزياح خطير في ميدان الحريات بل هو مساس بروح الدستور المغربي نفسه، وبشكل صريح، الذي يدعي ضمان حرية التنظيم والتجمع والمشاركة السياسية لكافة الهيئات الحزبية دون تمييز أو انتقاء. فحين يُسمح لباقي الأحزاب القانونية بممارسة هذا الحق بكل أريحية، ويُستثنى منه حزب بعينه، فإن الأمر يتجاوز حدود التدبير الإداري ليغدو فعلا سياسيا ذا دلالات واضحة، يعكس إرادة مبيتة في التضييق على صوت معارض، وحرمانه من شروط الاشتغال الديمقراطي المتكافئ.

إن ما يتعرض له النهج الديمقراطي العمالي من منع ممنهج وتضييق متكرر لا يمكن فصله عن سياق أوسع تتصاعد فيه نزعات التحكم، وتتراجع فيه مساحات التعبير الحر، حيث يبدو أن ثمة توجساً متنامياً من كل خطاب سياسي جذري يضع السياسات العمومية موضع مساءلة، ويفضح أعطاب البنية السياسية والاقتصادية القائمة وأسس النظام المخزني. إن هذا التوجس لا ينبع فقط من اختلاف سياسي مشروع، بل يعكس خشية عميقة من مشروع سياسي بديل، يرى في العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية مدخلاً لإعادة بناء التوازن داخل المجتمع، ويقف بوضوح ضد منطق الريع والمحسوبية والتبعية.

لقد أصبح واضحاً أن استهداف حزب النهج الديمقراطي العمالي لا يتعلق فقط بموقفه السياسي، بل بكونه يمثل، في نظر البعض، تهديداً لنسق قائم على إعادة إنتاج نفس النخب ونفس آليات التحكم، حيث تُفرغ التعددية السياسية من مضمونها، وتتحول إلى مجرد واجهة شكلية تخفي وراءها واقعاً أكثر تعقيداً. إن منع حزب من عقد مؤتمره، وهو أعلى هيئة تقريرية داخله، يشكل مساساً مباشراً بجوهر العمل الحزبي، واعتداءً على حق أعضائه في التنظيم الذاتي، وفي بلورة اختياراتهم وبرامجهم بشكل ديمقراطي.

وفي هذا السياق، فإن إصرار النهج الديمقراطي العمالي على عقد مؤتمره، رغم كل العراقيل، يعكس تشبثه بمبادئه، ورفضه الانصياع لمنطق الإقصاء أو الترهيب. إنه موقف مبدئي يندرج في إطار الدفاع عن حق أصيل، لا يمنحه أحد ولا يُسحب بقرار إداري، بل تكفله القوانين الوطنية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. فالحق في التنظيم والتجمع ليس امتيازا يُمنح لمن يساير، بل هو حق شامل يضمن التعددية ويؤسس لحياة سياسية سليمة.

إن ما يحدث اليوم يطرح أسئلة جوهرية حول مدى التزام الدولة بتعهداتها الدستورية والحقوقية، وحول حدود الانفتاح السياسي الذي يُعلن عنه في الخطابات الرسمية. فالتناقض بين النص والممارسة بات صارخاً، حيث تُرفع شعارات الديمقراطية، في حين تُمارس سياسات تضييقية على الأرض. وهذا التناقض لا يضر فقط بحزب بعينه، بل يمس مصداقية المؤسسات، ويقوض الثقة في المسار السياسي برمته.

كما أن هذا السلوك يوجه رسالة سلبية إلى الفاعلين السياسيين والمدنيين، مفادها أن سقف الحرية يظل مشروطاً، وأن المشاركة السياسية ليست مفتوحة على قدم المساواة، وهو ما قد يدفع إلى العزوف أو إلى البحث عن أشكال بديلة للتعبير خارج الأطر المؤسساتية. ومن هنا، فإن الدفاع عن حق النهج الديمقراطي العمالي في عقد مؤتمره لا يخصه وحده، بل هو دفاع عن مبدأ عام، وعن حق جميع الفاعلين في العمل السياسي دون تضييق أو إقصاء.

إن استمرار هذا النهج في التعاطي مع الأحزاب المعارضة يكشف عن ميل نحو إعادة إنتاج أنماط قديمة من التحكم، حيث تُدار الحياة السياسية بمنطق الانتقائية، وتُستعمل الأدوات الإدارية كوسائل للضغط السياسي. وهو ما يتنافى مع متطلبات دولة الحق والقانون، التي تقوم على المساواة أمام القانون، وعلى احترام الحريات الأساسية دون تمييز.

وأمام هذا الوضع، فإن النهج الديمقراطي العمالي يؤكد، مرة أخرى، أنه لن ينحني أمام الضغوط، ولن يتخلى عن حقه في ممارسة نشاطه السياسي المشروع، بل سيواصل نضاله بكل الوسائل السلمية والقانونية دفاعاً عن الديمقراطية الحقيقية، وعن مغرب تسوده العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. كما يدعو كافة القوى الحية، من أحزاب وهيئات حقوقية ونقابية، إلى التعبير عن تضامنها، وإلى الانخراط في معركة الدفاع عن الحريات العامة، باعتبارها شرطاً أساسياً لأي إصلاح حقيقي.

إن لحظة التضييق هذه، على قسوتها، تظل كاشفة، لأنها تفضح حدود الخطاب الرسمي، وتبرز الحاجة الملحة إلى إعادة فتح النقاش حول طبيعة النظام السياسي، وحول سبل تحقيق انتقال ديمقراطي فعلي، لا يكتفي بالشكل، بل يلامس الجوهر الذي يشكل فيه المخزن العقبة الكأداء. فالديمقراطية لا تُقاس بعدد الأحزاب، بل بمدى قدرتها على الاشتغال بحرية، وعلى التعبير عن مواقفها دون خوف أو تضييق.

إن معركة النهج الديمقراطي العمالي من أجل عقد مؤتمره ليست مجرد محطة تنظيمية داخلية، بل هي معركة من أجل تثبيت حق، ومن أجل الدفاع عن مبدأ، ومن أجل صون ما تبقى من فضاءات الحرية في المشهد السياسي المغربي. إنها رسالة واضحة مفادها أن الإرادة الحرة لا تُقمع، وأن الصوت المعارض، مهما اشتدت عليه الضغوط، يظل قادراً على الاستمرار، وعلى الإسهام في بناء مستقبل أكثر عدلا وحرية.

مسلسل الهدم : المعنى و المآل!

سميرة قسمي

ما يحدث ليس مجرد "هدم بيوت"، بل هو هدم لمعنى الاستقرار ذاته، ذلك المعنى الذي بُني عبر سنوات من الخوف الصامت والعمل الشاق والأمل المؤجل. حين تُسحق الجدران، لا يُسحق الإسمنت فقط، بل تُسحق طبقات غير مرئية من الذاكرة: ضحكات عالقة في الزوايا، تعب الأمهات في ترتيب ما تيسر، أحلام الأطفال التي كانت تُرسم على سقف منخفض لكنه آمن. وعندما تتحول الجرافة إلى أداة يومية، فإنها لا تعيد تشكيل المجال العمراني فحسب، بل تعيد تشكيل الإنسان نفسه—إنسان يُطلب منه أن يتأقلم مع اقتلاع متكرر، أن يعتبر المؤقت قدراً، وأن يتعلم كيف يحمل بيته داخله لأنه لم يعد يستطيع حمله فوق الأرض.

وفي لحظة الهدم نفسها، يتجسد المشهد في صور لا تحتاج إلى تفسير: دموع شيوخ أثقلتهم السنوات وهم يرون ما تبقى من أعمارهم يتحول إلى غبار، بكاء أطفال لا يفهمون لماذا يُنتزع منهم المكان الوحيد الذي كانوا يسمونه "البيت"، ارتباك شباب يقفون عاجزين بين الغضب والعجز، وأمهات يصرخن وهن يشاهدن أثاثهن وذكرياتهن تُلقى إلى الشارع. كل ذلك يحدث دون بدائل فورية، دون مساحة لالتقاط الأنفاس، وكأن الألم نفسه مُستعجل، وكأن الإنسان مطالب بأن يتشرد بسرعة تليق بسرعة الجرافة.

يُقال إن الغاية هي "التنظيم" و"التحديث"، لكن ما يُغفل عمداً هو أن التنظيم حين يُفرض من أعلى دون ضمانات حقيقية من أسفل، يتحول إلى نوع من الفوضى المقننة؛ فوضى تُرتب الشوارع وتبعثر البشر. هنا تظهر المفارقة الساخرة: مدينة أكثر "نظافة" بصرياً، لكنها أكثر قسوة إنسانياً. واجهات لامعة تُخفي خلفها ليالي من القلق، حيث يُطلب من عائلة فقيرة أن "تكتري" وكأن السوق ينتظرها بأذرع مفتوحة، بينما الحقيقة أن السوق لا يرى فيها سوى رقم غير قابل للأرباح.

إن العلاقة بين الإنسان والمكان ليست علاقة ملكية فقط، بل علاقة هوية. حين يُنتزع المكان فجأة، يُصاب الإنسان بخلل عميق في إحساسه بالانتماء. يصبح معلقاً بين ماضٍ هُدم ومستقبل مؤجل، حاضر بلا أرضٍ صلبة. وهذا ليس تفصيلاً نفسياً بسيطاً، بل هو إعادة إنتاج للهشاشة عبر الأجيال: طفل يرى بيت أسرته يُهدم سيتعلم أن العالم غير مستقر، وأن الأمان ليس حقاً بل صدفة.

ومن زاوية أوسع، فإن ما يحدث يعكس ترتيباً غير متكافئ للقيمة: قيمة الصورة تُقدَّم على قيمة الإنسان، قيمة الحدث الكبير تُقدَّم على تفاصيل الحياة اليومية. كأن هناك ميزاناً مختلاً يقيس النجاح بعدد المشاريع المنجزة لا بعدد الكرامات المصونة. في هذا الميزان، يصبح الفقير عبئاً يجب إزاحته، لا إنساناً يجب تمكينه.

أما الوعود المؤجلة، فهي جزء من نفس المنظومة: تأجيل الحل هو في حد ذاته حل بالنسبة لمن يملك القرار، لأنه ينقل المشكلة من الحاضر إلى المستقبل، ومن المسؤولية المباشرة إلى الاحتمال الغامض. وهكذا يُطلب من الناس أن يعيشوا على وعد، أن يناموا على احتمال، أن يؤجلوا غضبهم كما يؤجلون استقرارهم.

وهنا يطفو سؤال يهمس به الجميع ويُقال بصوت منخفض: أين موقع أعلى سلطة في كل هذا؟ لماذا يبدو أن المسافة بين صرخات الناس ومراكز القرار شاسعة إلى هذا الحد؟ حين يناشد الناس من يفترض أنه الضامن الأكبر للتوازن، فهم لا يفعلون ذلك من فراغ، بل من تصور راسخ بأن هناك جهة قادرة—لو أرادت—على إيقاف هذا النزيف أو على الأقل تنظيمه بشكل يحفظ الكرامة. لكن حين يستمر المشهد كما هو، تتسلل فكرة مقلقة: هل الخلل في غياب الرؤية، أم في طريقة نقل الواقع، أم في بنية تجعل المعاناة لا تصعد كما ينبغي إلى حيث تُتخذ القرارات؟

وفي مستوى آخر من التناقض، يبرز سؤال لا يقل إيلاما: كيف يُعاقب من بنى لأنه "مخالف"، ولا يُسأل من سمح؟ كيف تتحول المخالفة إلى خطيئة فردية بينما هي في أصلها شبكة من التساهلات والتواطؤات الصامتة؟ لقد عرف الناس، وعايشوا، أن البناء لم يكن يتم في فراغ، وأن هناك من كان يفتح الأبواب مقابل أثمان معلومة، ثم يختفي اليوم من المشهد كأن شيئا لم يكن. وهكذا يُطلب من الضعيف أن يدفع وحده فاتورة منظومة كاملة، بينما يظل الأقوى خارج دائرة المساءلة.

الصمت المحيط بكل هذا ليس بريئاً أيضاً. حين ينشغل من يُفترض أن يدافعوا عن هذه القضايا بملفات بعيدة، يتحول القريب إلى منطقة صامتة، كأن الألم يفقد شرعيته إن لم يكن مصحوبا بتغطية أو ضجيج. وهنا تكتمل الحلقة: سلطة تنفذ، وسوق يضغط، وصمت يبرر، وضحية يُطلب منها أن تفهم.

لكن الإنسان، حتى في أقسى ظروفه، لا يفقد قدرته على إدراك التناقض. حين يرى أن تحسين الصورة يتم على حسابه، فإنه يفهم—ببساطة ووضوح—أن هناك خللاً في الأولويات. هذا الفهم هو بداية أي تغيير حقيقي، لأنه يعيد تعريف السؤال: ليس "لماذا هُدم البيت؟" بل "لمن تُبنى المدينة أصلا؟".

وفي النهاية، ربما تكون السخرية الأكثر مرارة هي أن من يُطلب منه أن يغادر بيته باسم "المستقبل"، هو نفسه الذي لن يُسمح له بالعيش في ذلك المستقبل كما يُعرض في الصور. مدينة بلا فقر في الكاميرا، لكن مليئة به خارج الإطار.

الانتخابات في المغرب: مقبرة للإرادة الشعبية وللديمقراطية

إن الطابع الصوري للديمقراطية التمثيلية التي تحول البرلمان إلى قاعة للخطب و الصخب، جعل الجماهير العريضة تقاطع صناديق الاقتراع في الدول الديمقراطية البرجوازية نفسها، فأحرى في ديمقراطيات الواجهة المتخلفة و الفاقدة للتقاليد الديمقراطية و للمواطنة. في المغرب، و في هذا الخضم، و في إطار استمراره في تسييج و إغلاق والتحكم في الحقل السياسي، يسعى النظام المخزني إلى مزيد من تكبيل الحق في حرية الرأي والتعبير عبر سن قوانين تراجعية، الهدف منها الإبقاء على الجوهر الصوري للانتخابات وتسييد سياسة التشدد والقمع وخنق الأصوات الحرة...
في ملف هذا العدد نحاول مقاربة السياق الذي تأتي فيه انتخابات 2026 بالمغرب، ومدى توفر شروط احترام الإرادة الشعبية...

في جدلية الانتخابات والديمقراطية والثورة

حفيظ. إ

النظام الديمقراطي في مختلف أشكاله تحقق ويتحقق بالصراع الطبقي وبالثورات:

تَميل الأنظمة الرأسمالية في عصرنا إلى تقديم «الانتخابات» و «الديمقراطية التمثيلية» على الخصوص على أنها الوجه الوحيد للديمقراطية والحل الأمثل للمجتمعات في تقرير مصيرها والمُشاركة في القرار السياسي والاقتصادي والمجتمعي والثقافي والبيئي.

كما تميل إلى تضخيم دور الانتخابات وتَماثُلها مع الديمقراطية، فالديمقراطية هي الانتخابات والانتخابات هي الديمقراطية، وتَعتبر أن الانتخابات من شأنها الحفاظ على التنافس بين المشاريع المجتمعية في إطار «السلم الاجتماعي» والتنافسية بين المشاريع المختلفة. هذا نظريا أما الواقع فمغاير تماما، ذلك أن الانتخابات تعيد تدوير حكم الطبقة السائدة عبر التناوب «الحزبي» داخل مربع المفاهيم البورجوازية، ولا تسمح أبدا بالتداول الطبقي للحكم. فلم تؤدي يوما ما الانتخابات إلى وصول الطبقة العاملة ومشروعها إلى السلطة بواسطة صناديق الاقتراع.

وتَروج الدعاية الرأسمالية السائدة أن الانتخابات والديمقراطية التمثيلية هي على الطرف النقيض من الثورات والانتفاضات، فتصور الثورات والانتفاضات والمقاومة كتهديد للديمقراطية، وللانتخابات، وللسلم الاجتماعي، خصوصا إذا كان لها مضمون طبقي أو تحرري. وتُسلم بأن الانتخابات البورجوازية هي جدار نهاية الديمقراطية (نهاية التاريخ)، لذا فلا مناص من القبول بالأشكال الديمقراطية والأشكال الانتخابية التي تقدمها البورجوازيات المهيمنة على أنها الخلاص الوحيد للشعوب من الديكتاتورية والإستعباد والاستغلال.

تستعمل أغلب الدول الرأسمالية الديمقراطية التمثيلية كآلية انتخابية للتمثيل الديمقراطي، وقد تدمج بعض الدول بين أساليب الديمقراطية التمثيلية وأساليب الديمقراطية المباشرة خصوصا على مستوى التدبير المحلي في الجماعات المحلية كما هو الشأن بسويسرا وليزنشتاين وبعض الولايات الأمريكية (كاليفورنيا) وغيرها.

في حين تَعتبر أغلب المدارس الرأسمالية الغربية كل أشكال تدبير الحياة المجتمعية خارج الديمقراطية التمثيلية ديكتاتورية وشمولية، حتى وإن كانت تقوم بتحسين الأوضاع الاجتماعية للشعب وتقضي على البطالة وتقيم آليات ديمقراطية مباشرة مغايرة عن طريق الحزب أو المجالس، وسجونها خالية من المعتقلين السياسيين. فالتعددية الحزبية هي صورة الديمقراطية حتى ولو كانت تعددية شكلية أو مصطنعة أو أشكال مختلفة لنفس التعبير الطبقي الحاكم.

ومن «الغرائب» الأيديولوجية أن الديمقراطية في بلدان الغرب الرأسمالي تسمح بالأحزاب اليمينية المتطرفة والشعبوية والفاشية، التي يعتبرها اليمين التقليدي، قبل الماركسيين والاشتراكيين الديمقراطيين، بأنها أحزاب تهدد الديمقراطية التمثيلية، بإمكانية وصولها إلى السلطة عن طريق الانتخابات، وتمكنها من أن تجعل منها مصطبة لها للوصول إلى الحكم وإلغاء هذه الديمقراطية البورجوازية التمثيلية نفسها.

والحال أن ذلك ليس غريبا في التحليل الماركسي الطبقي لأن اليمين المتطرف والشعبوية والفاشية هي الشكل المتطرف لنفس البورجوازية الحاكمة في أوقات الأزمات حين تصبح سلطة البورجوازية مهددة بأزمتها وبنقيضها.

كما تعتبر المدارس الرأسمالية أن الدستور وفصل السلط هما المعيار الأسمى للديمقراطية، وتبالغ في واقع استقلالية السلطة التشريعية والقضائية والسلطة الرابعة (الاعلام) عن السلطة التنفيذية وعن الطبقة الحاكمة، وتخلط بين المثال والواقع، وتتجنب أي حديث عن الطبيعة الطبقية للدولة ولأجهزتها، وللبنية الفوقية القانونية والمؤسساتية التي تعكس مصالحها الطبقية ولدور ما يسمى «الدولة العميقة» في الأدبيات الرائجة.

لكن هذه الديمقراطية نفسها التي قُدمت كخلاص للمجتمعات عرفت بدورها انتكاسات عميقة لكونها رغم جوانبها المتقدمة ، لم تستطع الجواب على إشكالية الاستغلال الطبقي والعدالة الاجتماعية من جهة وحتى في أحسن الأحوال أي في فترات «الرفاه» (الضغط الطبقي للعمال والكادحين) يتم تحسين شروط الاستغلال بدون ضمان ديمومة هذا التحسن الذي يبقى مهددا دائما بالتراجع.كما لم تستطع من جهة أخرى أن توصل الأغلبية المنتجة إلى السلطة، ولم تستطع حماية الحريات حين يمارسها العمال والكادحون ، فالبورجوازية وهي الأقلية في المجتمع ظلت تحتكر عبر نفوذها الاقتصادي والمالي وأحزابها وتنظيماتها المتعددة والمتنافسة السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (الدولة العميقة)، واحتكار الاعلام وقاعدة البيانات وسلطة المعرفة ، وتمارس حرية التعبير والدعاية لمشروعها عبر المنصات الرسمية والخاصة ، وهي سلط مفصلية للتحكم في المجتمع ونخبه المؤثرة، كما ظلت التشريعات والخطاب الإعلامي تخدم إعادة إنتاج هذه الهيمنة البورجوازية على الحكم في الأنظمة الرأسمالية.

إن الطابع الصوري للديمقراطية التمثيلية (التي تحول البرلمانات إلى قاعة للخطب والصخب) جعل الجماهير العريضة تقاطع صناديق الاقتراع في الدول الديمقراطية البورجوازية نفسها فأحرى في ديمقراطيات الواجهة المتخلفة والفاقدة للتقاليد الديمقراطية وللمواطنة، فالوصول إلى عتبة 51% من المشاركة في دول الغرب الرأسمالي يعتبر إنجازا (في العقدين الأخيرين نسبة المقاطعة في ارتفاع وتزيد عن 40% من في أغلب الدول الديمقراطية البورجوازية ما عدا أستراليا حيث التصويت إجباري والمقاطعة لا تتجاوز 10%)، وهذا الإنجاز نفسه لا يتحقق إلا بعد توظيف أموالا طائلة للدعاية في الاشهار والتحفيز والإغراء على المشاركة في الانتخابات ، وتحويل الانتخابات إلى سوق واستثمار وأرباح وأموال رائجة وبورصة قيم وفساد مالي من فوق ومن تحت رغم آليات الرقابة المهمة.

إن هذا النوع من الانتخابات رغم جاذبيته الإعلامية ورغم تقدمه بالمقارنة مع الأنظمة الديكتاتورية الصلفة أو ديموقراطيات الواجهة الكاريكاتورية، لم يعد تثير اهتمام نصف المجتمع، وهذا في حد ذاته يعتبر إشكالا عويصا وحله مرتبط بتجاوز محدودية الديمقراطية البورجوازية. إذ كيف يمكن لنصف المجتمع أو أقل منه أن يشرع لكل الشعب وبالطرق الاصطفائية المرئية واللامرئية، فهل هذا يعكس فعلا سلطة الشعب أي الديمقراطية الشعبية؟

من جهة أخرى فإن الفكر البورجوازي بمختلف مدارسه يَعتبر «الدولة» في المجتمعات الرأسمالية الديمقراطية «كيانا محايدا»، فالمواطنون متساوون في الحقوق والحريات وفي قدرة الأفراد على الوصول إلى مناصب السلطة «على قدم المساواة»! وهذا وهم لم يعد حتى في حاجة إلى دليل.

هذه الأطروحة تم نقضها من طرف الفكر الماركسي منذ ق19، والذي يعتبر الدولة وأجهزتها أداة من أدوات السيطرة الطبقية، وأن المساواة الشكلية القانونية هي مساواة صورية لا تعكس الواقع المتميز بالاستغلال وبالسيطرة المطلقة أو الكبيرة للبورجوازية على الدولة وأجهزتها، مهما اختلفت النخب التي توصلها الانتخابات إلى المؤسسات التشريعية.

بل إن المرحلة الحالية من طور أزمة الرأسمالية المالية الاحتكارية تدفع الدول إلى التخلي حتى عن المكتسبات الديمقراطية التقليدية في المجتمعات الرأسمالية وينتج عن ذلك تصاعد الشعبوية واليمين المتطرف والفاشية والعنصرية والقمع، وفي المقابل، وبسبب الانحباس الديمقراطي الطبقي نفسه، تتصاعد الميول إلى الثورات من جديد والرهان على التغيير عبر النزول إلى الشارع لا على عبر الصناديق من أجل حماية الديمقراطية أو للمطالبة بالتغيير.

لقد بحثت الشعوب عن البديل للنظام الرأسمالي وديمقراطيته الطبقية من خلال مختلف تجارب «الديمقراطيات الشعبية» ذات التوجه الإيديولوجي الاشتراكي بدءا من تجربة الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية وصولا إلى الصين والفيتنام وكوبا وغيرها.

كما أن تصاعد المد الاشتراكي دفع بعض الدول الرأسمالية في بلدان الغرب الرأسمالي نفسها إلى إدماج أساليب أخرى للديمقراطية ومنها الديمقراطية المباشرة خصوص في مجال التدبير الذاتي للمدن والقرى وغالبا تحت تأثير قوى يسارية.

إن تجربة «الديمقراطيات الشعبية» رغم أخطائها جديرة بالدراسة واستخلاص الدروس، على عكس الدعاية الإمبريالية المبالغة ضدها، للأسباب التالية:

أنها لا تقف نظريا عند حدود الديمقراطية التمثيلية البورجوازية وتعتبرها ديمقراطية طبقية ناقصة لا تمثل العمال والكادحين وحاولت تجاوزها.

أنها طرحت على كاهلها حل المسألة الطبقية والاجتماعية وانقسام المجتمع إلى طبقات بتحميل الحزب والدولة مهمة بناء الديمقراطية الشعبية بآفاق اشتراكية وشيوعية وتقليص الطبقية في أفق إلغائها.

أن تحقيق الديمقراطية الشعبية لن يكون من خلال صناديق الاقتراع التمثيلية فقط. فالبورجوازية لن تتنازل عن الحكم ولا عن الملكية الخاصة إلا إذا أجبرت على ذلك، ومن

هنا ضرورة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية بآفاق اشتراكية وشيوعية.

امتحان تجربة الديمقراطية المباشرة والمجالسية (السوفييتات) وحتى وإن تراجعت هذه التجارب في ظل الصراع الكبير مع النظام الرأسمالي العالمي وبفعل أخطاء ذاتية كذلك، فإن ضمان الحقوق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية كالصحة والتعليم الجيد والسكن والشغل والقضاء على الفقر والأمية والبطالة ومحاولة تطوير الديمقراطية المباشرة تعتبر من الإنجازات المهمة لها.

أن تفكك هذه التجارب لم يكن بسبب لا مشروعية أهدافها بل بسبب الخلط بين مرحلة الديمقراطية الشعبية التي تتطلب وجود أحزاب متنافسة تعبر عن مختلف الفئات الاجتماعية والتعبيرات الطبقية للطبقات التي شاركت في الثورة من جهة، وحكم الحزب الوحيد، وتحويل أحيانا مفهوم «ديكتاتورية البروليتاريا» أي الشكل البروليتاري للديمقراطية العمالية إلى ديكتاتورية أو بيروقراطية فعلية «لنومنكلاتورا/نخبة» الحزب الواحد من جهة أخرى.

فالمجتمع بعد الثورة يحتاج إلى مرحلة من الديمقراطية الشعبية الموجهة تسمح في نفس الوقت بهيمنة الطبقة العاملة المنظمة والواعية بذاتها على مقاليد السلطة لكي تحميها من القوى المضادة للثورة ، لكن تسمح كذلك بوجود أحزب وتعبيرات سياسية عن الفئات الغير البروليتارية التي شاركت في الثورة أو حتى عن تعبيرات بروليتارية «مختلفة». إن «ديكتاتورية البروليتاريا « / الديمقراطية العمالية، لا تعني إلغاء الأحزاب بل إلغاء الملكية الخاصة أساسا. كما أن إلغاء الملكية الخاصة نفسه وحده غير كاف للانتقال إلى الاشتراكية ثم إلى مجتمع اللاطبقات. فلا بد من ترسيخ قواعد الديمقراطية الشعبية الجديدة على أسس طبقية بدمج الأساليب الانتخابية المباشرة والتمثيلية ولا بد من مرحلة انتقالية يتعمق فيها اقتناع الجماهير العمالية والشعب عامة بالمشروع الاشتراكي.

أن تجارب الديمقراطية المجالسية إبان كمونة باريس 1871 ثم الثورة البلشفية 1917 تعتبر تجارب مهمة يمكن استلهام بعض أهم دروسها لكونها:

دمجت بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية،

لم تجعل من أساليب الديمقراطية التمثيلية تفويضا وإنابة لمدة مهما كانت، لأن كل منتخب يجوز إقالته في أي وقت ترى المجالس ذلك

لأنها تعوض الدولة الطبقية في المرحلة الانتقالية بدولة اتحاد المجالس الشعبية العمالية والفلاحية والجنود (تجربة السوفييتات في الثورة الاشتراكية بروسيا ...)

لأنها تبني التجارب الخاصة بالديمقراطية المباشرة الطبقية، وليس ديمقراطية مباشرة «بدون هوية طبقية» لأن البورجوازية رغم قلة عددها تستطيع تمرير قراراتها وشراء الأصوات في ظل المجتمع الطبقي.

وعلى سبيل الخلاصة فإن تاريخ الحديث عن الانتخابات هو تاريخ الحديث عن الأنظمة الديمقراطية سواء بقيادة البورجوازية في المرحلة التقدمية أو تجارب الديمقراطيات الشعبية في مرحلة المد للتجارب الاشتراكية المطبقة.

وما يجب استحضاره دائما أن القضية الديمقراطية عموما ارتبطت دائما بالثورة ضد النظام الملكي وضد الاستبداد والديكتاتورية وضد استعمال الدين لتكريسهما وضد الرأسمالية والامبريالية نفسها.

فالديمقراطية في بريطانيا كانت ضد الاقطاع والملكية المطلقة، وتحققت بالثورة (الحرب الأهلية ثم ثورة 1688). والديمقراطية الفرنسية (1789) قامت على أنقاض الملكية المطلقة وسيطرة الكنيسة وتحققت الديمقراطية والعلمانية الفرنسية بالثورة الشعبية.

وانتشرت الثورات الديمقراطية والعمالية في كل أوروبا في أواسط ق19 وفي مقدمتها (ثورات 1848). كما أن بداية تجربة «ديمقراطية المجالس» برز في كومونة باريس سنة 1871. وكل تجارب «الديمقراطيات الشعبية» بدأت بالثورة على السيطرة النازية من شعوب شرق أوروبا واستلهام الثورة البلشفية.

كما أنه في العصر الامبريالي الحالي لا مجال لنجاح الديمقراطية الشعبية إذا لم توجه بالثورة ضد الامبريالية وعملائها المحليين، إنها ستحارب إذا لم تكن مسنودة بقوة شعبية طبقية منظمة (جبهة الطبقات الشعبية والحزب المستقل للطبقة العاملة) وقيادة حازمة غير مترددة، ومسنودة بدعم أممي.

ففي إسبانيا تحققت الديمقراطية بمقاومة الديكتاتورية وشارك فيها الشيوعيون بقوة

وفي البرتغال تحققت الديمقراطية بثورة القرنفل 1975-1974 وشارك فيها الشيوعيون بقوة

في الشيلي تم اجهاض الديمقراطية من طرف الجيش وقدم الشيوعيون والتقدميون تضحيات جسام لاسترجاعها أو على الأقل لتجاوز مخلفات الفاشية

وتقاوم الثورة السودانية اليوم الديكتاتورية والامبريالية والصهيونية والرجعية مجتمعة في بلادها

نحن نتحدث في البلدان المتخلفة في العالم العربي والبلدان المغاربية عن الديمقراطية وكأن «الديمقراطية» ستتحقق أو ستتقدم حين يصل إلى البرلمان بعض الخطباء التقدميون أو الديمقراطيون!

فالتجارب الديمقراطية التمثيلية والمباشرة والمجالسية و«الهجينة»(بالمفهوم الإيجابي للكلمة) لا يمكن أن تقوم في ظل نظام ديكتاتوري أو استبدادي يحتكر السلط.

ومن الخلاصات الأساسية التي يجب استحضارها كإطار عام في التجربة الانتخابية والديمقراطية حين نتحدث عن المغرب والبلدان المماثلة:

*أن الانتخابات الحقيقية التي تعبر عن تمثيل الشعب تكون بعد وضع القواعد الديمقراطية والدستور الديمقراطي وليس قبلها. فتصويت المعارضة الاتحادية في 1996 على الدستور الممنوح بنعم لم ينه المخزن أو يضعفه بل قام بإعطائه «مشروعية» وقوة إضافية.

*أن الرهان على تغيير النظام أو إصلاحه بواسطة الانتخابات رهان وهمي، ليس فقط من الناحية النظرية أو من ناحية دروس التجارب الديمقراطية الناجحة التي ارتبطت فيها التحولات الديمقراطية الكبرى بالثورات لا بالانتخابات، بل لأن القاعدة العامة تقول أن الانتخابات تكون لاحقة للثورة الديمقراطية وليست سابقة عليها.

*أن تجربة الانتخابات في بلادنا بدأت مع بداية الستينات، وعارضها اليسار الثوري وقاطع بعضها اليسار الإصلاحي وتم وضع شروطا للمشاركة فيها أهمها «المجلس التأسيسي» وضمانات الدستور الديمقراطي شكلا ومضمونا. ولم تحقق الديمقراطية ولو في شكلها التمثيلي حتى في أوج مد اليسار المناضل.

وعموما هناك اجماع على انحباس وأزمة كبيرة خصوصا بعد أن عجزت حركة 20 فبراير عن احداث التغيير الديمقراطي، وتحولت البلاد إلى فضاء للرأي الوحيد القسري، وللقمع المعمم وأصبحت مستباحة من الإمبريالية الامريكية والفرنسية والكيان الصهيوني.

النظام المخزني أصبح يشكل عائقا بنيويا أمام الطموح الديمقراطي للشعب، مما يفرض الحاجة إلى جبهة شعبية عريضة للتغيير الديمقراطي الشعبي مدخلها الرئيس مقاطعة الانتخابات:

النظام الكولونيالي بالمغرب عجن النظام المخزني التقليدي الاستبدادي والمحتكر للسلطة المطلقة وأعاد بنائه بالحفاظ على البناء المخزني التقليدي للنظام وقام بتحديث إدارات الدولة لتتكيف مع الرأسملة الجارفة وتشكيل رأسمالية طرفية تبعية للمتروبول من نهاية ق19 إلى 1956.

لم يقاوم النظام المخزني الاستعمار بل احتمى به، كما أن النظام الاستعماري استعمل النظام المخزني وأجهزته القضائية والمخزنية ضد المقاومة وجيش التحرير.

لما جعلت المقاومة وجيش التحرير نظام الحماية في أزمة في سياق دولي مقاوم ضد الكولونيالية في الخمسينات من القرن 20، عمل النظام الاستعماري الفرنسي على الخروج من الباب والعودة من النافذة عبر عملائه الطبقيين المحليين، فكانت هندسة معاهدات إيكس ليبان ولاسيل سان كلو سنة 1955 على قياس الرغبة الفرنسية في استمرار النظام الاستعماري عبر التبعية وأوفاقها.

لم يقد الاستقلال السياسي الشكلي إلى الديمقراطية التي كانت طموح الشعب وقوى التحرر ببلادنا، لقد عاكسها منذ البداية، بل إن 5 سنوات الأولى قضتها الدولة في ظل المخزن بلا دستور ولا مؤسسات ديمقراطية ولا انتخابات ...

ولم يبدأ سيناريو الانتخابات إلا بعد أن تمكن الحكم والكتلة الطبقية السائدة من إعادة هيكلة نفسها ومن ضبط الأمور والتخلص من جيش التحرير وبقايا المقاومة وإضعاف قوى المعارضة اليسارية الجذرية واختراق الحركة النقابية وخلق أحزاب إدارية مثل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (الفديك) والحركة الشعبية وتدجين حزب الاستقلال...

وهكذا عرف المغرب أول دستور ممنوح سنة 1961 والذي سيتم تعديله عند كل منعطف وغضب شعبي أو هزة من هزات النظام في 1970 و1972 و1978 و1991 و1996 و2011. وخلال كل هذه التجارب عجت السجون بالمعتقلين والساحة السياسية بالاختطافات للمعارضين وقمع الحريات، والتنكيل بهم وتعذيبهم في الأقبية المعروفة بتاريخ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان خصوصا في السبعينات والثمانينات، وتم تجريب كل أشكال المنع والحصار والتضييق على الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة الثورية والاصلاحية والعمل على اجتثاثها (الحركة الماركسية اللينينية - أوطم - الحركة الاتحادية الجذرية -الحركة النقابية المناضلة - الحراكات الشعبية المطلبية...). بل تم اغتيال زعماء ثوريين (المهدي بنبركة - زروال - عمر بن جلون - سعيدة المنبهي - رحال ...)

واقبار الصحافة المهنية المستقلة وحديثا توزيع أحكام خيالية (معتقلي الريف وجيل Z...) كما أن الانتخابات عرفت مقاطعة عارمة في أغلبها إضافة إلى تفشي التزوير ، ومنع المعارضين من النشاط السياسي وتجريم المقاطعة عمليا ومحاولة تجريمها ومنعها تشريعيا.

لقد تم شل كل أنشطة التوعية السياسية والنقاش العمومي واستمر ذلك خلال ما سمي بالعهد الجديد حيث يتم تجفيف ينابيع المعارضة وترهيب الشباب من الممارسة السياسية وممارسة كافة أنواع الضغط على المناضلين/آت وعائلاتهم وتشويه سمعتهم والتشهير بهم كأساليب قذرة بالمباشر أو بالوكالة.

فإذا كانت المشاركة في الانتخابات لا تتعدى 30% في أحسن الأحوال فإن هذه التجارب التي لا يشارك فيها 70% على الأقل من السكان هي أصلا ومن حيث الشكل تجارب فاقدة للمصداقية التمثيلية، ولا تعكس أبدا سلطة الشعب ولو شكليا.

كما أن النظام السياسي الذي يعتمد مبدأ الراعي والرعية في الحكم، ويزكي التزوير واستعمال المال، وصناعة الخرائط الانتخابية في الغرف السوداء، ويصنع الأحزاب عند كل محطة انتخابية ويأتيها بالنخب والقادة، ويقضي على المعارضة وعلى أنشطتها لا مصداقية لنظامه الانتخابي مهما استعمل من الدعاية ومن التغييرات القانونية الشكلية.

إن المرحلة تتطلب أوسع جبهة للطبقات الشعبية لمقاومة التغول المخزني، وليس الاستمرار في تزيين الواجهة المشروخة «لديمقراطية الواجهة» المفلسة «للعهد الجديد».

فلا «العدالة الانتقالية» تحققت، ولا عدم الإفلات من العقاب ترسخ ولا «ربط المسؤولية بالمحاسبة» رأى النور، ولم يستطع نضال القوى التقدمية والحية وضع حد نهائي للاعتقال السياسي والفكر الوحيد وزاد الإمعان في التطبيع والصهينة على عدة مستويات في ترسيخ القمع وتحديث أساليبه، بدل ترسيخ الحريات.

فالأحزاب المعارضة للمخزن تعاني من الحضر العملي والتضييق والإقصاء التام من الاعلام العمومي ومن الحق في استعمال الفضاءات العمومية والنشاط العام.

والطبقة العاملة محرومة حتى من الحق في الاضراب الذي أصبح شبه مستحيل في ظل القوانين التجريمية ضده وضد الحريات.

إن نتائج الانتخابات التمثيلية الممسوخة في ظل الواقع الحالي لا تقود إلى أي تغيير ملموس لصالح الجماهير، وهذا أصبح قناعة مشتركة حتى للمشاركين فيها، كما أن الانتخابات لا تمثل فضاءً لفضح سياسة الحاكمين كما تدعي بعض الأطراف المعارضة المراهنة والحالمة بتحسين موقعها في النظام الانتخابي الفاقد للمصداقية.

كما أن الانتخابات لا تؤدي إلى تغيير التشريعات لصالح الجماهير، ولا إلى فسح المجال لتفعيل بعض القوانين المتعلقة بالتحقيقات في جرائم الانتهاكات الجسيمة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي هي المحرك للانتهاكات الجسيمة للحقوق المدنية والسياسية، ما دامت «المعارضة البرلمانية» جزء من اللعبة في ظل الاقصاء الفعلي للمعارضة الشعبية والعمالية والحيلولة دون تطورها.

إن المرحلة بالعكس تتطلب أوسع مقاطعة للانتخابات الصورية وإعادة بناء جبهة وطنية ديمقراطية شعبية عريضة لمواجهة الاستبداد ومن أجل بديل ديمقراطي شعبي.

كما يجب أن تُعتبر مقاطعة الانتخابات إحدى أساليب الضغط الجماهيري على النظام المخزني لإبلاغ صوت الجماهير وقوى المعارضة وجعله مؤثرا. ما عدى ذلك فإن الوضع لن ينتج سوى المزيد من الإحباط والتفكك بين القوى المناضلة والرهان على الوهم الانتخابي الذي تبين بالملموس أنه لا يقود إلا إلى تمديد عمر الاستبداد المخزني في الظرف الراهن.

2026-04-19

ما جدوى الانتخابات في ظل دستور ممنوح وقوانين رجعية وتحكم مخزني؟

عبد السلام العسال

أعلنت وزارة الداخلية، المتحكمة، تاريخيا، في مجمل سيرورات الانتخابات بالمغرب، أن هذه الانتخابات ستتم إجراؤها بتاريخ 23 شتنبر 2026، ويأتي هذا المقال كمساهمة في النقاش الجاري حول هذه الانتخابات والرهانات المطروحة عليها رسميا وشعبيا وحزبيا، اخترنا أن يكون مؤطرا بسؤال عريض: ما جدوى الانتخابات في ظل دستور ممنوح وقوانين رجعية وتحكم مخزني؟، وتقتضي الإجابة عن هذا السؤال المركب تفكيك مكوناته الثلاثة: الدستور الممنوح؛ القوانين الرجعية؛ التحكم المخزني.

الدستور الممنوح:

اعتبرت الحركة الديمقراطية والحركة الحقوقية المغربيتان دستور2011، الذي يؤطر المرحلة، دستورا ممنوحا، باعتباره منتوجا مخزنيا بامتياز، سواء:

على مستوى الشكل، بحيث لم تتم بلورته في إطار نقاش عمومي واسع تحت إشراف وتأطير مجلس تأسيسي مكون من كافة القوى والفعاليات الحية والديمقراطية المشهود لها بالنزاهة والغيورة على الوطن وعلى حقوق الإنسان ببلادنا، وبالتالي فهو لم يكن موضع نقاش عمومي تعبر فيه مختلف فئات المجتمع ومكوناته الحية عن أراءها ومواقفها بشأن نوع الدستور المأمول إقراره، كما أن منهجية التصويت عليه كانت متحكما فيها مخزنيا، بحيث استعمل النظام كل ما أتيح له من إمكانيات سياسية وإعلامية ولوجستية لفرض التصويت عليه بالإيجاب، وفي المقابل مارس مختلف أشكال التضييق على كل الأصوات التي رفضت هذا الدستور وقررت مقاطعته؛

أو على مستوى المضمون، إذ أنه يكرس نظام حكم فردي مطلق، يجعل من الملك الفاعل الوحيد والأوحد في جميع مفاصل الحياة السياسية الداخلية والخارجية للبلاد، والمتحكم الفعلي في جميع السلط الدينية والتنفيذية والأمنية والتشريعية والقضائية طبقا لمنطوق فصول هذا الدستور، وخاصة الفصول الممتدة من الفصل 41 إلى الفصل 59، التي تجعل الملك:

هو المتحكم في السلطة الدينية طبقا للفصل 41، باعتباره «أمير المؤمنين، وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية. يرأس الملك المجلس العلمي الأعلى، الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه.....»؛

وهو، طبقا للفصل 42، «رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة. الملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

يمارس الملك هذه المهام، بمقتضى ظهائر، من خلال السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور»؛

- وهو، حسب الفصل47، من يعين «رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها. يعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها...» وله «بمبادرة منه، بعد استشارة رئيس الحكومة، أن يعفي عضوا أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم. كما يمكنه أن يعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها. إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة. ويمكنه أيضا إعفاء عضو أو أكثر من الحكومة بطلب من رئيسها؛

وتتكثف، بصورة أكثر وضوحا، مظاهر تحكم الملك في الحياة السياسية، وخاصة على المستوى الإجرائي في تدبير الشأن العام، في الفصول من 48 إلى 52، حيث أنه:

- هو الذي، طبقا للفصل 48، «يرأس المجلس الوزاري، الذي يتألف من رئيس الحكومة والوزراء، والذي ينعقد بمبادرة من الملك، أو بطلب من رئيس الحكومة»، ولا يعتبر المجلس الوزاري مجرد مؤسسة دستورية كغيرها من باقي المؤسسات الدستورية، بل هو المؤسسة الدستورية الوحيدة التي تتحكم في رسم طبيعة السياسة الداخلية والخارجية للنظام، بما يتجاوز السقف المحدود جدا المحدد للحكومة، وهذا ما يؤكد عليه الفصل 49، حين ينص على أن المجلس الوزاري يتداول «في القضايا والنصوص التالية: التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة؛ مشاريع مراجعة الدستور؛ مشاريع القوانين التنظيمية؛ التعيين في المناصب العليا.....»، وطبيعي جدا أن هذه القضايا والنصوص، بما في ذلك طبيعة الدستور ونوع القوانين التنظيمية والمخططات الاستراتيجية والمشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي تخدم مصالح التكتل الطبقي السائد، هي ما يشكل عصب وجوهر الحياة السياسية بالمغرب، التي تُهندَس خارج المؤسسة التشريعية بغرفتيها وخارج الحكومة حيث لا تعدوان سوى مؤسستين شكليتين فارغتين من أي محتوى. يضاف إلى ذلك أن الملك، حسب الفصل 50 من الدستور، هو من يتولى إصدار «الأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوما التالية لإحالته إلى الحكومة بعد تمام الموافقة عليه». وهذا يعني أن القوانين لا تعرف طريقها إلى التنفيذ إلا إذا أصدر الملك أمره بتنفيذها.

ويتعمق أكثر موقع تحكم الملك في الحياة السياسية ببلادنا بعيدا عن الانتخابات والمؤسسات المنتخبة، انطلاقا من الصلاحيات التي يخولها له الفصل 51، حيث يمنحه سلطة حل مجلسي البرلمان أو أحدهما «بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية، وإخبار رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين»، هاهنا يظهر جليا أن الانتخابات ليس لها أي معنى مادامت كل القضايا الاستراتيجية تُدرَس وتُقرَّر خارج أروقة الحكومة ومجلسي البرلمان، أي داخل المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، ذلك أن رؤساء هذه المؤسسات لا يكون لهم أي دخل في حل البرلمان، وكل ما يمكن أن يقوموا به هو أن يتلقوا خبر حل مجلسيه أو حل أحدهما من طرف الملك، الذي له وحده «أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخل البرلمان»، وهو ما يضفي على خطاب الملك صفة القداسة، حيث يصبح مرجعا لمجمل ما يمكن للبرلمان والحكومة أن يقوما به من إجراءات وخطوات سياسية واقتصادية واجتماعية خارج برامج الأحزاب التي تشكلهما، بما في ذلك برامج الأحزاب التي تسير الحكومة والأحزاب المشكلة للأغلبية في البرلمان. وهنا أيضا يعاد طرح السؤال عن جدوى الانتخابات في ظل هذا التحكم الملكي في صلاحيات البرلمان؟

هذا على مستوى علاقة الملك بالحكومة والبرلمان، الذي هو من يحدد لهما التوجهات العامة لتدبير الشأن العام في البلاد، وليس برامج الأحزاب المشكلة لهما هي من تقوم بذلك، فهذه البرامج التي كانت الأحزاب المشاركة في الانتخابات تتنافس بها فيما بينها خلال الحملات الانتخابية، توضع في الثلاجة فاسحة المجال لتوجهات الملك وخطبه المقدسة غير القابلة لأي نقاش داخل البرلمان، أما القضايا الأمنية الداخلية والخارجية للبلاد فهي بدورها لا تخرج عن سلطة الملك الذي يرأس المجلس الأعلى للأمن طبقا للفصل 54، الذي بموجبه يتم إحداث «مجلس أعلى للأمن، بصفته هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدبير حالات الأزمات، والسهر أيضا على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة....»، كما يمكن للملك «إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة، أو وقع من الأحداث ما يعرقل السير العادي للمؤسسات الدستورية .... أن يعلن حالة الاستثناء، بظهير، بعد استشارة رئيس الحكومة، ورئيسي مجلسي البرلمان، ورئيس المحكمة الدستورية، وتوجيه خطاب إلى الأمة.» (الفصل 59)، وهكذا يكون الملك هو المسؤول الأول عن الأمن الداخلي والخارجي للبلاد.

أما على مستوى السلطة القضائية التي يجب أن تكون مستقلة في أي بلد ديمقراطي يُقِرُّ حقوق الإنسان ويسهر على ضمان احترامها وإعمالها، فهي ليست كذلك في بلادنا، إذ أنها تخضع، بشكل مباشر، لسلطة الملك الذي تصدر الأحكام باسمه، والذي هو من يترأس «المجلس الأعلى للسلطة القضائية» حسب الفصل 56، وهو الذي، طبقا للفصل 57، يعين «القضاة بظهير، باقتراح من المجلس الأعلى للسلطة القضائية» الذي هو نفسه من يترأسه، وهذا يعني أن القضاة ليسوا مستقلين، وعلاقة بذلك فهو من يمارس حق العفو حسب الفصل 58، وطبيعي أن هذا الحق يمارسه الملك، كلما أراد ذلك، بغض النظر عن طبيعة الأحكام القضائية ونوعية الجرائم والتهم التي حوكم بها المشمولون بهذا العفو.

وإذا كان كل ما تقدم يتعلق بتحكم الملك في الحياة السياسة الداخلية، فإنه يتمتع، أيضا، بما يكفيه من صلاحيات كثيرة للتحكم أيضا في السياسة الخارجية للبلد، ومن ذلك أنه يعتمد «السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه يعتمد السفراء وممثلو المنظمات الدولية» حسب الفصل 55، وهو الذي «يوقع على المعاهدات ويصادق عليها» (نفس الفصل).

وعلاقة بكل ذلك، فإن نظام الحكم بالمغرب يبقى محصورا داخل العائلة الملكية، ولا يمكن أن يكون خارجها وذلك بموجب الفصل 43 من الدستور الذي ينص على أن «عرش المملكة المغربية وراثي في ذرية الملك محمد السادس بن الحسن، من الذكور دون الإناث، بكيفية التوارث، وفق نظام البيعة، وطبقا لأحكام الدستور. يختار الملك، خلال حياته، من بين أبنائه الذكور، من يخلفه، غير ولي العهد». فإذا لم يترك الملك ولدا ذكرا، فإن الملك ينتقل إلى أقرب أقربائه الذكور، وفق الترتيب ووفق الشروط المنصوص عليها في الدستور». وهذا يعني أن أي حزب سياسي في البلاد لا يمكنه أن يتولى السلطة الفعلية مهما كانت النتائج التي يحصل عليها في الانتخابات، وأقصى ما يمكن أن يصل إليه أي حزب مشارك في الانتخابات هو الوصول إلى بعض المقاعد في الحكومة وفي البرلمان وفي الجماعات الترابية، وفي جميع هذه الحالات فهي مقاعد لا تمنحه أية صلاحيات فعلية وحقيقية لتسيير شؤون البلاد وتطبيق برنامجه الانتخابي.

القوانين الرجعية: قانون تجريم انتقاد الانتخابات والتشكيك في نزاهتها نموذجا:

في سياق استمراه في تسييج وإغلاق الحقل السياسي والتحكم المطلق في الحياة السياسية، يسعى النظام المخزني إلى المزيد من تكبيل الحق في حرية الرأي والتعبير عبر سن قوانين جديدة بهدف خنق كل الأصوات المعارضة لسياسته الطبقية المعادية لتضالات شعبنا ولطموحاته في العيش الكريم، ومن بين هذه القوانين الجديدة، مشروع القانون التنظيمي رقم 53.25 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، والذي تمت إحالته على لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة والشؤون الإدارية يوم 27 أكتوبر 2025، كما تم عرضه على الجلسة العامة لمجلس النواب التي صادقت عليه يوم فاتح دجنبر 2025، (الموافقون: 164، المعارضون: 09، الممتنعون: 41).

يروج مهندسو هذا القانون أنه يهدف إلى تخليق الحياة السياسية وضمان سلامة العمليات الانتخابية وحمايتها من كل ما من شأنه التلاعب بنتائجها، وإلى تعزيز وتقوية دور النساء والشباب في البرلمان من خلال إقرار تحفيزات خاصة لوصول هذا الهدف، بينما هو في جوهره يهدف بالأساس إلى تجريم انتقاد الانتخابات والتشكيك في نزاهتها، وفرض إجبارية القبول بنتائجها رغم كل ما قد يشوبها من تلاعبات وتزوير وبيع وشراء للأصوات كما كان يحدث في كل الانتخابات

السابقة، مما كان يجعلها انتخابات فاسدة وفاقدة لأية مصداقية تذكر، ومما جعل قبة البرلمان بغرفتيه والجماعات الترابية والمجالس الجهوية تعج بكبار الفاسدين والمفسدين، منهم الناهبون للمال العام ومنهم المتهربون من الضرائب ومنهم تجار الصفقات العمومية خارج إطار القانون وغيرهم، وكإشارة في هذا الصدد، يكفي أن نذكر أنه من بين «375 نائبا في مجلس النواب، أصدرت المحكمة الدستورية في هذه الولاية التشريعية قرارات بتجريد 29 نائبا من عضوية المجلس بسبب تورطهم في قضايا فساد وخرق القانون، وكشفت مصادر إعلامية محلية أن 26 برلمانيا يتابعون في ملفات فساد، بعضهم أدين ابتدائيا وآخرون استئنافا، ومنهم من ينتظر مرحلة النقض.

وأظهر تقرير لوزارة الداخلية (حسب ما أفادت الجزيرة نت)، أن 302 عضو في مجالس البلديات أحيلوا على القضاء عام 2025 مقابل 137 العام الماضي، ويتعلق الأمر بـ 52 رئيس بلدية و57 من نواب الرئيس و124 عضوا و69 رئيسا سابقا» (تقرير للجزيرة نت).

إن هذا القانون لا يستهدف فقط الأصوات السياسية والحقوقية والصحفية المستقلة التي تأخذ على عاتقها مهام رصد الخروقات المتصلة بكل المسلسل الانتخابي بدء من التسجيل في اللوائح الانتخابية ووصولا إلى فرز وإعلان النتائج، مرورا بالحملات الانتخابية، وإنما يستهدف بالدرجة الأولى التنظيمات والتيارات السياسية التي تطعن (أكثر مما تشكك) في الطبيعة الجوهرية للعملية التي تشرف عليها وزارة الداخلية الضليعة في تزوير الانتخابات (تصريح سابق لإدريس البصري الذي عمر ربع قرن على رأسها يؤكد ذلك).

أما الحديث الرسمي عن الحاجة إلى قانون من أجل تخليق الحياة السياسية وصون العمليات الانتخابية من التلاعب، فهو مجرد كلام لذر الرماد في العيون ليس إلا، ذلك أن تخليق الحياة السياسية ليس في حاجة إلى قانون أو حتى إلى عدة قوانين، وإنما هو في حاجة إلى إرادة سياسية وطنية شعبية ديمقراطية تقطع بشكل جدري مع منظومة الفساد ونظام التسلط والاستبداد والريع ونهب المال العام، أي أن التلاعب بالانتخابات لا يمكن وضع حد له في ظل نظام سياسي قائم على الفساد والاستبداد وعلى قمع الأصوات المعارضة لسياسته الطبقية العدائية.

التحكم المخزني:

فضلا عن كل ما تقدم، لا غرابة ألّا تكون الانتخابات القادمة، مختلفة في جوهرها عن طبيعة التجارب الانتخابية الفاسدة التي عرفتها بلادنا منذ أول انتخابات تشريعية سنة 1963، (باستثناء بعض الاختلافات الشكلية التي لا تغير من طبيعتها الفاسدة)، ذلك أن السياق العام التي ستجري فيه هذه الانتخابات، المتسم بالتحكم المخزني وبسعي النظام إلى إغلاقه الحقل السياسي عبر العمل الممنهج على تسييد سياسة التشدد والقمع وخنق الأصوات الحرة، لا يؤشر على أن هل هذه الانتخابات ستكون ديمقراطية وشفافة ونزيهة كما هي متعارف عليها

في الدول الديمقراطية بدل أن تكون مغشوشة ومتحكما فيها من بدايتها إلى نهايتها؛ وكل المؤشرات الجارية لا تفيد أنها ستحترم الإرادة الحقيقية للشعب المغربي بما يجعله بالفعل مصدرا حقيقيا للسلطة عوض أن تكون بمثابة مجزرة حقيقية للإرادة الشعبية ولحق الشعب في تقرير مصيره السياسي؛ ولا أنها ستساعد على تحقيق الديمقراطية بجميع أبعادها بما في ذلك الديمقراطية التشاركية عوض أن تعمل على المزيد من تكريس السلطة الفردية المطلقة؛ ولا أنها ستمكن شعبنا من التمتع بالكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، بدلا من أن تكرس مزيدا من الظلم والحيف والإقصاء والتهميش والتمييز في إطار هيمنة النظام السياسي الرجعي وتحت نير الاستبداد المخزني؛ ولا أنها ستجعل من التداول الفعلي (وليس الشكلي) على السلطة أمرا واقعيا وممكنا في متناول الأحزاب السياسية المتنافسة بدل المزيد من سعيها للتهافت على تطبيق قرارات وتوجيهات وتعليمات الملك وصندوق النقد الدولي؛ ولا أنها ستتمكن الأحزاب التي ستشكل الأغلبية من تطبيق برامجها الانتخابية عوض أن تكون خادمة مطيعة لتطبيق برنامج الملك والدولة العميقة؛ ولا أنها ستمكن البرلمان المنبثق عنها من أن تكون له صلاحيات حقيقية للتشريع الفعلي بما يحقق تقدم وطموحات الشعب عوض أن يكون، كسابقيه، مجرد غرفة لتسجيل ورجع الصدى لما يقرره المجلس الوزاري وصناع القرار الحقيقيون.

نخلص إلى القول إن كل مؤشرات وسمات السياق العام الوطني الذي ستجري في إطاره هذه الانتخابات، تدل على أنها لا يمكن، مطلقا، أن تكون ديمقراطية وشفافة ونزيهة بل ستكون، كسابقاتها، مقبرة حقيقية للإرادة الشعبية الحرة، وأنها ستؤدي إلى المزيد من إفساد الحياة السياسية عوض تخليقها، وإلى المزيد من الهجوم التصعيدي على حقوق ومكتسبات الشعب المغربي وإلى تكريس المزيد من القمع والفساد والاستبداد بجميع مظاهره، خاصة وأنها ستجري في ظل أوضاع عامة تتسم بتفاقم أزمة المشروع المخزني حيث يعمل النظام جاهدا لتحميل أعبائها للطبقات الشعبية التي يشن عليها وعلى قواها المناضلة هجوما قمعيا لتمرير العديد من مخططاته التصفوية لحقوقها ومكتسباتها التاريخية (ضرب المدرسة العمومية والسعي الحثيث لخصخصتها، القضاء على الصحة العمومية، الإجهاز على الخدمات العمومية، الرفع الصاروخي للأسعار، الهجوم على الحريات العامة والحريات الفردية، قمع حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والحق في الاحتجاج السلمي، استمرار الاعتقال السياسي، الانتقام من المناضلات والمناضلين وفبركة ملفات صورية للزج بهم في السجون، .....)، وذلك في ظل نظام سياسي رجعي متحكم في الحقل السياسي المسيج بمشهد حزبي «رسمي» عبثي منقسم إلى ما أصبح يعرف بأغلبية «صاحبة الجلالة» المكونة للحكومة و»معارضة صاحب الجلالة» المكونة للمعارضة البرلمانية الشكلية والتي ساهمت بدورها في تمرير العديد من القرارات والقوانين التراجعية من داخل البرلمان. يضاف إلى ذلك أنها ستجري تحت الأشراف المباشر لوزارة الداخلية التي عودتنا على تحريف وتزييف وتزوير الانتخابات السابقة، حيث هي من تتحكم فيها من بدايتها إلى نهايتها، ولا يغير في العملية شيئا حتى لو تم إشراك وزارة العدل ورئاسة الحكومة في اللجنة المشرفة عليها (أحيل هنا على تدوينة وزير العدل السابق مصطفى الرميد الذي اشتكى من كونه لا يستشار في التحضير الجاري للانتخابات حيث أعلن تبرأه من أي تلاعب قد يلحق بها)؛ كما أنها ستجري في ظل تقطيع انتخابي عبثي تم تفصيله لخدمة أطراف سياسية دون غيرها، وعلى لوائح انتخابية مطعون في سلامتها عوض أن يجري التصويت فيها ببطائق التعريف الوطنية، ومعلوم أن اعتماد اللوائح الانتخابية تشوبه عدة خروقات حيث لا يمكن تحيينها وضبطها بالدرجة الكافية التي تجعلها سليمة مائة في المائة، وبسبب اعتماد اللوائح الانتخابية في التصويت يتم إقصاء ملايين المواطنين المغاربة القاطنين في الخارج بحكم صعوبة إعداد لوائح انتخابية خاصة بهم وهو ما يكرس تمييزا واضحا بين المواطنين المغاربة في مسألة تعتبرها الدولة نفسها واجبا وطنيا. كما أنها ستجري في ظل تمييز مفضوح بين الأحزاب المشاركة في الانتخابات والأحزاب المقاطعة لها، فالأولى تحظى بالدعم المادي والإعلامي واللوجيستي بينما الثانية، ومنها حزب النهج الديمقراطي العمالي، يتم إقصاؤها من حقها في هذا الدعم ويتم محاصرتها والتعتيم عليها والتضييق على أنشطتها وعلى مناضلاتها ومناضليها؛ وفضلا عن دلك كله فإن هذه الانتخابات ستكون بعيدة كل البعد عن مقتضيات المعايير الدولية وروح ومنطوق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبالتالي فهي لن تكون إلا انتخابات فاسدة لأنها منتوج لنظام سياسي فاسد يريدها أن تكون معبرة عن طبيعته، ولهذا نجده يشن حملة عشواء على الأصوات المعارضة لسياسته الطبقية الموغلة في الرجعية، ويعمل جاهدا على منعها من الدعوة إلى مقاطعتها ومن التواصل مع المواطنات والمواطنين والمساهمة في تأطيرهم بإعطاء بعد سياسي لمقاطعتهم لها، من خلاله يحدد الهدف الرئيسي لنضال شعبنا وهو التخلص من المخزن وبناء نظام وطني ديمقراطي شعبي، حيث المؤسسات المنتخبة في إطار دستور ديمقراطي تعبر فعلا عن الإرادة الشعبية حيث تكون تمثيلية الجماهير الشعبية الكادحة وضمنها الطبقة العاملة وازنة ومعبرة ومؤثرة وتكون فيها المؤسسات المنتخبة مستقلة وذات صلاحيات حقيقية واسعة خاضعة لمراقبة الشعب وللسيادة الشعبية.

بناء على كل ما تقدم، نخلص إلى القول بأن انتخابات تجري في ظل هذه الأوضاع لن يكون لها أي جذوي

القنيطرة/ بن أحمد بتاريخ 15-14 أبريل 2026

فلسطين كفكرةٍ لا تُهزم:

من جغرافيا الصراع إلى كونية التحرر

حسن أوالحاج

تُعدّ التجربة الفلسطينية واحدة من أكثر التجارب التاريخية كثافة وتعقيدًا في سجل حركات التحرر المعاصرة، ليس فقط لأنها واجهت شكلاً متطورًا من السيطرة، بل لأنها استطاعت أن تُحوّل هذا الصراع إلى مرآة كونية تعكس جوهر العلاقة بين القوة والحق، بين الاستعمار والإنسان. حين ننظر إليها في سياق حركات التحرر العالمي، لا تظهر كحالة معزولة، بل كحلقة متقدمة في سلسلة تاريخية تمتد من الثورة الجزائرية إلى تجارب أمريكا اللاتينية، ومن كتابات فرانز فانون إلى ممارسات تشي غيفارا.

ما يجعل التجربة الفلسطينية رائدة ليس فقط استمرارها، بل قدرتها على إعادة تعريف معنى التحرر نفسه. ففي حين ارتبطت معظم حركات التحرر بتحقيق الاستقلال الوطني كأفق نهائي، وجدت التجربة الفلسطينية نفسها أمام واقع أكثر تعقيدًا: استعمار لا يكتفي بالهيمنة، بل يسعى إلى إعادة تشكيل الجغرافيا والذاكرة والإنسان. هنا، لم يعد التحرر مجرد استعادة أرض، بل أصبح صراعًا على الوجود ذاته، على الحق في أن تكون.

هذا التحول العميق جعل من التجربة الفلسطينية مختبرًا لإنتاج مفاهيم جديدة في الفكر التحرري. فالمقاومة لم تعد تُختزل في العمل العسكري، بل اتسعت لتشمل الثقافة، والهوية، واللغة، والسردية. في هذا السياق، يصبح الشاعر، والأسير، والمثقف، جزءًا من نفس المعركة، لأن ما هو مطروح ليس فقط ميزان القوة، بل ميزان المعنى. وهذا ما يفسر لماذا احتلت السجون، والمخيمات، والفضاءات الهامشية موقعًا مركزيًا في إنتاج الوعي الفلسطيني، حيث تتحول أماكن القيد إلى مواقع لإعادة صياغة الذات الجماعية.

وعلى عكس تجارب أخرى انتهت بانتصار واضح أو هزيمة قاطعة، تميّزت التجربة الفلسطينية بكونها مفتوحة على الزمن، غير مكتملة، تعيد إنتاج نفسها في كل مرحلة. هذا الطابع غير المكتمل ليس ضعفًا، بل مصدر قوة، لأنه يمنحها قدرة دائمة على التكيّف وإعادة التشكل. إنها تجربة تعيش في حالة توتر دائم بين الممكن والمستحيل، بين الواقع المفروض والأفق المتخيَّل.

في علاقتها بحركات التحرر العالمية، لم تكن فلسطين مجرد متلق للدعم، بل كانت أيضا مصدر إلهام. فقدّ شكّلت نموذجًا لكيفية استمرار النضال رغم اختلال موازين القوى، وكيف يمكن لفكرة العدالة أن تصمد أمام القوة المادية. وفي المقابل، تأثرت بدورها بتجارب أخرى، خاصة تلك التي ربطت بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي، حيث لا معنى لاستقلال سياسي دون عدالة داخلية.

غير أن التحدي الأكبر الذي تواجهه هذه التجربة اليوم لا يكمن فقط في خصمها الخارجي، بل في قدرتها على الحفاظ على وحدتها الداخلية، وعلى مشروعها التحرري في عالم يتجه نحو التفكيك والفردانية. فكما أن الاستعمار يتطور، فإن أدوات مقاومته مطالبة بالتطور أيضا، ليس فقط في الشكل، بل في العمق الفكري.

إن ما تقدمه التجربة الفلسطينية لحركات التحرر العالمي هو درسٌ مركزي: أن التحرر ليس لحظة تاريخية، بل عملية مستمرة، وأن النضال لا يُقاس فقط بنتائجه المباشرة، بل بقدرته على إنتاج وعي يتجاوز شروطه. إنها تذكّر بأن الهزيمة ليست نهاية، كما أن النصر ليس نهاية أيضًا، بل كلاهما لحظتان في مسار أطول من التاريخ.

في النهاية، يمكن القول إن فلسطين لم تعد مجرد قضية، بل أصبحت فكرة: فكرة للعدالة في عالم غير عادل، وللصمود في زمن الانكسارات، وللقدرة الإنسانية على الاستمرار رغم كل شيء. وهذا ما يجعلها، بحق، فكرة لا تُهزم.

استنزاف مقومات الحياة في غزة

د. رائد حسنين (*)

ليس ما نعيشه مجرد أزمة عابرة، بل حصار مُحكم يُدار بعقل بارد، وكأن تفاصيل حياتنا تُستهدف بدقة هندسية لا تترك لنا منفذًا للنجاة. حتى أبسط مقومات العيش تحوّلت إلى معارك يومية تستنزف ما تبقى من صبرنا. من كان يظن أن زيت المحركات—ذلك التفصيل الصغير في ظاهر الأمر—سيغدو سلاحًا يُخنق به الناس؟

اليوم، يقف الناس عاجزين أمام واقع قاس، حيث بلغ سعر الكيلو الواحد من الزيت نحو 1800 شيكل، أي ما يقارب 600 دولار أمريكي، إن وُجد أصلًا. ومع غيابه، توقفت الحياة كما لو أن شريانها قد قُطع: المحركات صامتة، المولدات عاجزة، والمياه التي كانت تسري في العروق صارت حلمًا مؤجلًا. مولد كهرباء واحد يحتاج إلى أربعة كيلوغرامات من الزيت، ومع انعدامه، توقّف ضخ المياه بالكامل، ليغدو مخيم جباليا غارقًا في العطش، لا لندرة الماء، بل لغياب ما يُحرّكه.

ولا يقف الأثر عند هذا الحد، بل يمتد ليشل حركة المواصلات، ويُعطّل تفاصيل الحياة الصغيرة التي كانت تمنح الناس شيئًا من الاستمرارية. هكذا تتحول المعاناة من حدث طارئ إلى نمط حياة مفروض، ومن أزمة خدمات إلى سياسة خنق ممنهجة، تثقل كاهل الإنسان وتضعه في مواجهة يومية مع العجز والحرمان.

إنها ليست قصة نقص في مادة، بل حكاية إنسان يُحاصر في أبسط حقوقه، ويُدفع قسرًا نحو حافة الانكسار، ومع ذلك، يظل متشبثًا بما تبقى من كرامة، يقاوم بصمته، ويشهد للعالم أن الحياة هنا لا تُنتزع دفعة واحدة، بل تستنزف قطرة قطرة.

لبنان : قراءة في مسار التسويات من الطائف إلى الآن

المصطفى خياطي

شكّل اتفاق الطائف (1989)، أو ما عُرف بـ"وثيقة الوفاق الوطني"، نقطة تحول حاسمة في تاريخ لبنان، إذ أنهى رسميًا الحرب الأهلية (1975–1990) وأعاد تنظيم النظام السياسي. غير أن هذا الاتفاق، رغم نجاحه في وقف القتال، لم يؤسس لدولة مستقرة، بل فتح مرحلة جديدة من الأزمات المتراكمة التي ما تزال مستمرة حتى الآن.

لا يمكن فهم مسار الاتفاقات السياسية في لبنان، من اتفاق الطائف إلى اتفاق الدوحة (2008) وما تلاه من تسويات باعتبارها مجرد محاولات فاشلة لبناء دولة.

من منظور ماركسي وطبقي، هذه الاتفاقات لم تكن يومًا أداة لتجاوز الأزمة، بل كانت آليات لإعادة إنتاجها، لأنها تعبّر عن طبيعة البنية الطبقية للنظام اللبناني نفسه.

- الطائف كتسوية بين أجنحة البرجوازية الطائفية:

هذا الاتفاق أنهى الاقتتال الطائفي والحرب الأهلية، لكنه لم يُنه الصراع الطبقي الذي اتخذ شكلا طائفيًا. ما جرى فعليًا هو إعادة توزيع السلطة بين زعامات طائفية تمثل أجنحة من البرجوازية اللبنانية، وتثبيت نظام محاصصة يضمن تقاسم الموارد الريع، و إدماج أمراء الحرب في الدولة بدل محاسبتهم. بالتالي لم يكن الطائف مشروع دولة وطنية، بل تسوية بين طبقات مسيطرة أعادت تنظيم نفسها بعد الحرب.

الدولة كأداة لتقاسم الريع لا لإنتاج والتنمية:

في الاقتصاد السياسي، يُصنف لبنان كنموذج اقتصاد ريعي، يعتمد على التحويلات الخارجية والقطاع المصرفي والعقارات والخدمات. في هذا السياق، الدولة ليست أداة لتنظيم الإنتاج، بل جهاز لتوزيع الريع بين الزعامات الطائفية. وهنا يكمن جوهر الأزمة، حيث كل اتفاق سياسي (من الطائف إلى الدوحة) كان في الحقيقة اتفاقا على إعادة توزيع الحصص، وليس على بناء اقتصاد منتج.

الطائفية كأداة للهيمنة الطبقية:

من منظور ماركسي، الطائفية في لبنان ليست مجرد انقسام ثقافي، بل أداة سياسية تستخدمها الطبقة الحاكمة لتفتيت الطبقة العاملة، حيث يتم تحويل الصراع من صراع طبقي (عمال/رأسماليين) إلى صراع طائفي. ربط الفئات الشعبية بزعماء طوائفهم عبر الزبونية و إضعاف أي وعي طبقي مستقل، وبالتالي، فإن كل الاتفاقات حافظت على هذه البنية لأنها تخدم استقرار النظام الطبقي القائم.

اتفاق الدوحة وإعادة إنتاج

إن مسار الاتفاقات في لبنان منذ الطائف ليس مسار فشل عرضي، بل تعبير عن حدود نظام طبقي طائفي عاجز عن إنتاج دولة أو اقتصاد أو استقرار، ولهذا فإن كل تسوية جديدة ضمن نفس الإطار لن تكون سوى تأجيل جديد للانفجار، لا منعه.

التعطيل:

جاء اتفاق الدوحة (2008) بعد صراع مسلح داخلي، لكنه لم يغير قواعد اللعبة. بل كرس مبدأ "الثلث المعطل"، عزز قدرة كل طائفة على تعطيل الدولة، عمّق منطق التوافق القسري بدل الحكم. منظور طبقي، كان ذلك تعبيرًا عن عجز البرجوازية اللبنانية عن فرض هيمنة موحدة، فلجأت إلى شلل متوازن.

لبعد الإمبريالي : لبنان كساحة صراع.

لا يمكن فصل فشل الاتفاقات عن موقع لبنان في النظام الرأسمالي العالمي لأنه كان في الماضي الاستعماري المباشر تحت النفوذ الفرنسي، ولاحقا تحت الهيمنة السورية ثم ساحة صراع بين إيران، السعودية، والغرب.

في هذا السياق، الطبقة الحاكمة اللبنانية ليست مستقلة، بل برجوازية تابعة (كمبرادورية) مرتبطة بمراكز خارجية، لذلك، كل اتفاق داخلي كان انعكاسًا لتوازنات إقليمية، وليس تعبيرًا عن إرادة شعبية.

الانهيار كنتيجة حتمية (من2019 إلى الآن :

الأزمة الاقتصادية التي انفجرت في 2019 ليست حادثا طارئا، بل نتيجة تراكم نموذج ريعي غير منتج، وانفجار للدين العام والفساد، عجز النظام عن الاستمرار في توزيع الريع وهنا تتضح الحقيقة الأساسية: عندما يجف الريع، ينكشف الطابع الحقيقي للنظام كتحالف نهب منظم.

لماذا فشلت الاتفاقات؟: يمكن تلخيص الفشل في ثلاث مستويات مترابطة:

على المستوى الطبقي: الاتفاقات كانت بين نخب حاكمة، لا بين قوى اجتماعية تمثل الشعب.

على المستوى الاقتصادي: غياب قاعدة إنتاجية جعل الدولة تعتمد على الريع، وبالتالي على المحاصصة.

على المستوى السياسي: الطائفية منعت تشكل وعي طبقي قادر على التغيير.

إذن هل يوجد أفق للتغيير وهل من مخرج؟ :

من منظور ماركسي و طبقي، لا يمكن حل الأزمة عبر إصلاح الطائف أو تعديل المحاصصة أو اتفاقات جديدة بين نفس القوى لأن المشكلة ليست في ''سوء تطبيق الاتفاقات''، بل في طبيعتها نفسها، والحل يمر عبر بناء حركة طبقية عابرة للطوائف، و تتجاوزها وتفكيك الاقتصاد الريعي، واستعادة الدولة كأداة للصالح العام لا لتوزيع الغنائم.

إن مسار الاتفاقات في لبنان منذ الطائف ليس مسار فشل عرضي، بل تعبير عن حدود نظام طبقي طائفي عاجز عن إنتاج دولة أو اقتصاد أو استقرار، ولهذا فإن كل تسوية جديدة ضمن نفس الإطار لن تكون سوى تأجيل جديد للانفجار، لا منعه.

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي :

نحو أفق وحدوي متجدد للشبيبة المغربية

بإسم الأمل، وبإسم الإرادة التي لا تلين..

إننا في شبيبة النهج الديمقراطي العمالي، ومن خلال هذا الفضاء الرقمي، الذي نطمح أن يكون منارة للفكر ومنصة مفتوحة للحوار، ولبنة أساسية في صرح العمل الشبابي المشترك، نطرح موضوع النضال الوحدوي للنقاش في هذا الظرف التاريخي الدقيق ليس كمجرد ترف فكري، بل هو كضرورة نضالية تمليها طبيعة التحديات التي تواجهها الشبيبة المغربية اليوم.

لماذا النضال الوحدوي؟

إن المتأمل في واقعنا الراهن يدرك يقيناً أن "زمن الجزر المعزولة" قد ولى. فالتحديات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية التي تواجهها الشبيبة المغربية — من معضلات التشغيل والتعليم وتعميم القمع وتكميم الأفواه عبر الزج بالعشرات من الشباب في غياهب السجون (معتقلي الريف، وجيل زيد، ومدونين وطلبة وفنانين...). إضافة إلى رهانات الكرامة والحرية وبناء دولة الحق والقانون — هي تحديات عابرة للإيديولوجيات والكيانات التنظيمية الضيقة.

إن النضال الوحدوي الشبيبي بالمغرب ليس خيارا تكتيكيا، بل هو ضرورة استراتيجية لا مفر منها، حيث أن تشتت الجهود الشبابية وتعدد واجهات الصراع دون تنسيق أو رؤية جامعة، لا يخدم سوى المخزن والكتلة الطبقية السائدة من جهة، ويكرس "العدمية" وسط الشباب من جهة ثانية. ويعمق إحساس الشباب باستحالة التغيير الديمقراطي عبر النضال، الأمر الذي يدفع معظمهم للبحث عن حلول فردية مثل ركوب قوارب الموت للهجرة إلى الضفة الأخرى أو تعاطي المخدرات... ومن هنا، تأتي أهمية التكتل في جبهة موحدة قادرة على صياغة ملفات مطلبية وازنة، وفرض صوت الشباب كقوة تغييرية لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها.

ان اللحظات التي سمع فيها صوت الشباب في المغرب، هي تلك التي استطاع فيها تحقيق نوع من الوحدة الميدانية النضالية، ولنا في نضالات حركة 20 فبراير وحراك الريف وجرادة وجيل زيد خير مثال، إضافة إلى نضال الطلبة الأطباء والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد... إن الدرس الذي نستشفه من خلال هذه التجارب النضالية الوحدوية هو أن العمل الوحدوي هو السبيل الوحيد لصد الهجوم المخزني وتحقيق مكتسبات تاريخية للشعب، فإذا كانت هذه التجارب لحظات فخر واعتزاز لكل شاب مغربي مناضل، فإنها في الوقت ذاته تعتبر فرص ضائعة، حيث كان بالإمكان أن تحقق أحسن مما كان لو تحملت التنظيمات الشبابية المناضلة مسؤولياتها التاريخية.

إننا نعتقد أن أحد أهم أعطاب هذه الحركات الشعبية المجيدة، يكمن في غياب قيادة جماعية منظمة وغياب برنامج وحدوي وهيكل تنظيمي يوحد هذه المشارب. إن هذه الحركات غالباً ما تنفجر بشكل عفوي، أو كرد فعل على قرار مخزني طبقي معين. فتعره كل التنظيمات للالتحاق بها بشكل ذيلي غير مؤثر ومتأخر في بعض المرات، ونظرا لغياب ثقافة العمل الوحدوي وضعف الثقة يسهل إذكاء التناقضات وسطها، وتلغميها من طرف النقيض.

وحدة التنوع لا وحدة التطابق

إن ما ننشده من خلال "النضال الوحدوي" ليس إذابة الخصوصيات الفكرية أو التنظيمية أو التقديرات السياسية لكل مكون شبابي، بل هو البحث عن "المشترك النضالي". فشبيبة النهج الديمقراطي العمالي تؤمن منذ تأسيسها سنة 2006، بأن قوة الشبيبة المغربية تكمن في تنوع مشاربها، لكن فاعليتها تكمن في قدرتها على التنسيق الميداني والسياسي حول القضايا الكبرى وجعل هذا التنوع في خدمة النضال لا في خدمة النظام الطبقي.

إننا نحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى:

بناء جبهة شبابية عريضة، تضم جميع الشباب المناضل من مختلف المشارب تناضل ضد المخزن، وتدافع من أجل تحقيق الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

بناء جبهة شبابية ديمقراطية وتقدمية، تضم الشباب اليساري والديمقراطي، وتشكل نواة الجبهة العريضة في الدفاع عن القيم الديمقراطية ومناهضة المخزن.

من نافل القول، أن هذه الجبهات لن تحقق أهدافها، إلا إذا استطعنا كشباب منظم العمل على:

تجديد آليات العمل وتجاوز الأساليب التقليدية التي لم تعد تغري جيل "الرقمنة" والذكاء الاصطناعي.

ترسيخ ثقافة الحوار بدل التنازع، والتركيز على التناقضات الرئيسية التي تعيق مسار التنمية والتحرر.

دور شبيبتنا في هذا المسار الوحدوي

إننا نطمح في شبيبة النهج الديمقراطي العمالي، إلى التعامل مع هذه الكلمة الافتتاحية للموقع، بمثابة ورقة لتبادل الأفكار ومساحة لتقريب وجهات النظر بين مختلف الفعاليات الشبيبية (الحزبية، والجمعوية، والحقوقية والنقابية)، وهي كلمة نهدف من خلالها إلى:

فتح حوار عمومي بين الشباب حول الواقع وآفاق العمل المشترك.

بناء تجارب من العمل الوحدوي على جميع الأصعدة القطاعية والمحلية وتثمينها لتخدم الفعل النضالي الميداني.

فتح نوافذ للتواصل مع التجارب الوحدوية عبر العالم للاستفادة منها وتبيئتها.

نداء إلى كل شابة وشاب

إن التغيير الذي ننشده للمغرب، بكرامته وعدالته الاجتماعية، لن يمر إلا عبر بوابة الشباب. والشباب القوي هو الشباب "المتحد" الواعي بمسؤوليته التاريخية. والمساهم في رسم ملامح الغد الذي نكون فيه فاعلين لا مفعولا بنا. إن قوة الشباب تكمن في وعيهم، وقوة وعيهم تتجلى في قدرتهم على توحيد الصفوف من أجل مغرب الكرامة والمواطنة.

عندما يبرئ القضاء ويُدين "المجلس التأديبي"..

لغز الطرد الجماعي لطلبة بجامعة ابن طفيل

حمزة شافعي

تعيش جامعة ابن طفيل بالقنيطرة على وقع غليان طلابي وحقوقي غير مسبوق، يأتي في قلب سياق وطني يتسم بالانتقال نحو مرحلة جديدة من "إعادة هيكلة" التعليم العالي بالمغرب.

هذا الاحتقان ليس وليد الصدفة، بل هو ثمرة مباشرة للتصادم بين الرؤية الحكومية المتمثلة في مشروع القانون رقم 59.24 -الذي يسعى لملاءمة التكوين الجامعي مع متطلبات السوق وإعادة النظر في مجانية المسالك العليا- وبين حركة طلابية ترى في هذه التحولات "إجهازا" على آخر قلاع الوظيفة الاجتماعية للجامعة العمومية.

وما زاد من قتامة المشهد هو انزياح الصراع من حوار رسمي، إلى مواجهة مفتوحة في ساحات الجامعة والمحاكم، توجت بسلسلة من قرارات الطرد النهائي والاعتقالات التي طالت مجموعة من الطلبة، مما يضع "السلم الجامعي" أمام اختبار حقيقي.

توقيفات وطرد جماعي.. "إعدام أكاديمي" للطلبة.

بينما تسعى رئاسة الجامعة لضمان السير العادي للدراسة، يتهم طلبة ونشطاء نقابيون السلطات الجامعية والأمنية باعتماد المقاربة الزجرية وسيلة لفض الاحتجاجات، مما أدى إلى سلسلة من التوقيفات وقرارات الطرد الجماعي.

وفي هذا السياق، اعتبرت فاطمة حليوى، الطالبة المطرودة وعضوة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (فصيل الطلبة القاعديين التقدميين)، أن القرارات الأخيرة بـ"إعدام الطلبة أكاديمياً" هي امتداد لسياسة تهدف لتقويض الأدوار النضالية للجامعة.

وأشارت حليوى، في تصريح صحفي، إلى أن المسار الاحتجاجي قوبل بتدخلات أمنية أفضت إلى أحكام بالحبس النافذ لمدة شهرين في حق 14 طالبا، إضافة إلى طرد 23 طالبا وطالبة بشكل نهائي، وهو الإجراء الذي اعتبرته عقوبة قاسية تحرم الشباب من حقهم الدستوري في التحصيل العلمي.

مأساة إنسانية.. اعتقالات جديدة في "أبريل الأسود"

ورصدت عضوة "أوطم" استمرار النزيف الحقوقي، حيث سجلت اعتقالات جديدة في شهر أبريل الجاري طالت الطالب "مروان الأحمر" والناشطة "أمة الله أمزال" من منزل عائلتها.

وتحدثت حليوى بمرارة عن تزامن اعتقال الطالبة "أمة الله" مع تلقيها خبر وفاة شقيقها وهي قيد التحقيق، مما زاد من قتامة المشهد الحقوقي داخل الجامعة، معتبرة أن استهداف موقع القنيطرة يهدف لـ"إقبار" الفعل النقابي المانع لكل أشكال تسليع الجامعة.

اعتصامات مفتوحة ورفض لمنطق "التصفية"

في المقابل، يواصل الطلبة المطرودون خوض اعتصامات مفتوحة أمام عمادة الكلية ورئاسة الجامعة، مؤكدين تشبثهم بالحق في العودة إلى الدراسة بشكل غير مشروط.

وأوضح "منعم بنعيسى" (طالب مطرود) أن هذه القرارات نتاج لسياسة الوزارة، مؤكداً أن الاستهداف امتد ليشمل الحق في التفكير والتنظيم.

واعتبر المتحدث، أن منطق التصفية المتبع، والذي توج باعتقالات هذا الأسبوع، يهدف لفرض سياسة "الأمر الواقع" بعيداً عن أي حوار مسؤول، محذراً من تحويل الجامعة إلى "فضاء صامت".

مخطط لـ "خوصصة" المعرفة

من جانبه، صرح "رضا زعرور"، المنسق الوطني لفصيل "طلبة اليسار التقدمي"، الدراع الطلابي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، أن موجة الطرد والاعتقالات هي نتاج طبيعي لمسلسل الزحف المستمر على مكتسبات الحركة الطلابية.

ووجه الفصيل، انتقادات حادة لمشروع القانون 59.24، معتبراً إياه مخططا لـ"خوصصة" التعليم العالي ومنح "البورجوازية" حقاً حصرياً في الدراسات العليا، محذراً من استنساخ النموذج الأمريكي الذي يغرق الطالب في الديون.

ونبه الفصيل إلى أن التوجهات الجديدة تسعى لتحويل المعرفة إلى "سلعة" محتكرة، مما يقضي على المكانة النبيلة للجامعة كفضاء للفكر الحر.

وأعلن المنسق الوطني تضامنه اللامشروط مع "الجماهير الطلابية" بالقنيطرة، داعياً لمواجهة "السياسات الطبقية" والتمسك بـ"أوطم" كإطار وحيد لصون كرامة الطالب.

لجنة الدعم: صكوك براءة قضائية ومحاكمات تأديبية

وفي سياق مماثل، وصفت "أميمة موموش"، عضوة "لجنة دعم طلبة جامعة ابن طفيل"، ما يجري بـ"التصعيد الخطير" لتصفية الفعل السياسي.

وأكدت اللجنة، في تصريح صحفي أن القضاء أسقط تهمة "العنف" عن الطلبة المعتقلين، مما يعتبر "صك براءة" يؤكد سلمية احتجاجاتهم، مستنكرة اللجوء لمحاكمة ثانية داخل المجالس التأديبية التي أفضت لطرد 22 طالبا وطالبة حتى الآن.

وحيّت اللجنة الأساتذة الباحثين الذين رفضوا الانخراط في منطق العقاب، منتقدة صمت بعض الإطارات النقابية الأخرى.

حقوقيون على الخط: "التعليم حق مقدس"

ومن جانبها، دخلت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (فرع القنيطرة) على خط الأزمة ببيان شديد اللهجة تحت شعار "التعليم حق مقدس لا ينبغي المساس به".

وأدانت الجمعية "الإعدام الرمزي" لمستقبل الشباب، مؤكدة أن قرارات الطرد سياسية بامتياز وليست نتاج مجالس تأديبية عادية، داعية للتدخل العاجل لضمان عودة المطرودين وإطلاق سراح المعتقلين.

رئاسة الجامعة تتمسك بـ "المخالفات الجسيمة"

من جهتها، دافعت رئاسة جامعة ابن طفيل عن قراراتها في بلاغ سابق، معتبرة أنها جاءت على خلفية مخالفات جسيمة تشمل الاعتداء اللفظي والجسدي وإكراه الطلبة على مغادرة القاعات

فرنشيسكا ألبانيز تحت التهديد بسبب غزة

ع.م.م

تحولت فرنشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، إلى واحدة من أكثر الشخصيات الحقوقية إثارة للجدل والجدل المضاد في العالم الغربي منذ اندلاع الحرب العدوانية على قطاع غزة. ففي مقابلة مطولة نشرتها صحيفة الجارديان في 14 أبريل 2026، لم تعد الضغوط التي تتعرض لها ألبانيز مقتصرة على الهجوم السياسي أو الحملات الإعلامية، بل امتدت إلى تهديدات بالقتل، واستهداف مباشر لعائلتها، وإجراءات عقابية غير مسبوقة طالت حياتها الشخصية والمهنية بعد مواقفها العلنية التي وصفت ما يجري في غزة بأنه إبادة جماعية.وتقول ألبانيز في تلك المقابلة إن حياتها منذ صدور تقريرها الشهير في مارس 2024 بعنوان "تشريح الإبادة الجماعية" تحولت إلى ما يشبه "قطار الموت"، في وصف يعكس حجم الكلفة التي دفعتها مقابل تمسكها بخطاب حقوقي صادم لكثير من الحكومات الغربية.وتكتسب هذه الشهادة أهميتها من كونها لا تصدر عن ناشطة مستقلة أو كاتبة رأي، بل عن خبيرة أممية تشغل منصبًا ضمن نظام الإجراءات الخاصة التابع للأمم المتحدة

وهو منصب غير مدفوع الأجر ويعتمد على التحقيق المستقل وتقديم التقارير إلى المؤسسات الدولية،أن العدوان على غزة دفع ألبانيز إلى صدارة المشهد العالمي، بعدما كانت هذه المناصب الأممية تعمل غالبًا بعيدا عن الأضواء. كما أن حضورها ازداد تأثيرا بعد سلسلة تقارير وبيانات أممية لاحقة واصلت فيها توصيف ما يجري في غزة بلغة قانونية وسياسية حادة، من بينها تقرير صدر في يوليو 2025 عن دور الشركات والاقتصاد العالمي في دعم ما وصفته بـ"اقتصاد الإبادة".

مثّل تقرير ألبانيز الصادر في مارس 2024 نقطة التحول الأساسية في مسارها. فألبانيز لم تكن أول من استخدم تعبير "الإبادة الجماعية" لوصف ما يحدث في غزة، لكنها كانت من أوائل من فعلوا ذلك من داخل موقع أممي رسمي بهذا الوضوح،ما منح توصيفها وزنا سياسيا وقانونيا كبيرا.

ومنذ ذلك الحين لم تقتصر انتقاداتها على الكيان الصهيوني، بل امتدت أيضا إلى الحكومات الغربية والشركات التي اعتبرت أنها توفر الغطاء السياسي أو الاقتصادي أو التقني لاستمرار الحرب. ولم تتراجع ألبانيز بعد ذلك، بل وسعت نطاق خطابها وتحقيقاتها. ففي تقريرها المرفوع إلى مجلس حقوق الإنسان في يوليو 2025 بعنوان "من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة"، تناولت بصورة مباشرة دور كيانات اقتصادية وشركات خاصة في دعم منظومة الاحتلال والحرب، معتبرة أن المسألة لم تعد مرتبطة فقط بالقرار العسكري الصهيوني، بل ببنية دولية أوسع تستفيد من إدامة هذه المنظومة.

وقد نشر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان نص التقرير وملخصاته، بما عزز حضور ألبانيز كصوت يتجاوز حدود الرصد الحقوقي التقليدي إلى مساءلة شبكات المصالح العابرة للدول.

هذا التحول جعل ألبانيز في قلب صراع يتجاوز شخصها. فهي لا تقدم فقط قراءة قانونية لما يحدث في غزة، بل تطرح اتهامًا أوسع لمنظومة دولية تعتبر أنها سمحت باستمرار الكارثة. ومن هنا أصبح استهدافها، جزءًا من معركة أكبر حول من يملك حق تعريف الجريمة، ومن يملك شرعية مساءلة الدول الحليفة للغرب حين تتهم بارتكاب فظائع جماعية.فالمجرم وانصاره يرون أن لغتها السياسية الحادة تجعلها أقرب إلى ناشطة منحازة منها إلى خبيرة أممية.والغارديان نفسها نقلت وجود هذا الجدل، لكنها أبرزت في المقابل أن ألبانيز ترفض الفصل بين القانون والسياسة في ملف تعتبره مشبعًا بالسلطة والعنف والمصالح الدولية.

أخطر ما كشفته مقابلة الغارديان لا يتعلق فقط بالجدل حول مواقف ألبانيز، بل بطبيعة الثمن الشخصي الذي دفعته فقد تلقت تهديدات مباشرة بالقتل، وأن عائلتها تعرضت للاستهداف، بما في ذلك تهديدات مرتبطة بابنتها،مما دفعها إلى اللجوء للشرطة وطلب الحماية بعد تلقي تهديدات وصفتها بأنها شديدة الخطورة. وبهذا المعنى، فإن استهدافها لم يعد مجرد سجال سياسي أو مهني، بل أصبح مسألة أمن شخصي وعائلي. وتزداد خطورة القضية لأن الضغوط لم تأت فقط من أفراد مجهولين أو جماعات ضغط، بل من مستويات رسمية أيضا. فقد فرضت إدارة مجرم الحرب ترامب عقوبات عليها، وهذه الخطوة غير مسبوقة ضد مسؤول أممي.وذكرت أن تلك العقوبات أدت إلى مصادرة شقتها في واشنطن، وحرمانها من استخدام الخدمات المصرفية وبطاقات الائتمان، ما جعل حياتها اليومية شديدة التعقيد. كما وصفت ألبانيز هذه الإجراءات بأنها نوع من العقوبة القاسية المفروضة من دون مسار قانوني عادل يتيح لها الدفاع عن نفسها .ولا تتوقف التداعيات عند هذا الحد، إذ أن زوجها، وهو اقتصادي بارز في البنك الدولي، تعرض بدوره لضغوط مهنيةجاءت ضمن حملة استهداف أوسع للعائلة.وقد رفع زوجها وابنتهما، التي تحمل الجنسية الأمريكية، دعوى قضائية ضد ترامب ومسؤولين في إدارته أمام محكمة فدرالية في واشنطن، على أساس أن هذه الإجراءات انتهكت حقوقا دستورية أساسية، منها حرية التعبير والحماية القانونية للممتلكات. هذا التطور يكشف أن القضية انتقلت من ساحة الرأي العام إلى ساحة القضاء، ما يمنحها أبعادًا سياسية ودستورية تتجاوز النزاع حول تصريحات ألبانيز وحدها.في المقابل، يبدو أن محاولات تقييد ألبانيز لم تؤد إلى عزلها بقدر ما أسهمت في تحويلها إلى رمز لدى قطاعات متزايدة من الرأي العام الدولي، خاصة في الأوساط الطلابية والحقوقية الغربية. فقد باتت تمثل لدى كثيرين صوتًا صريحًا في مواجهة الصمت الرسمي الغربي،وأن محاضراتها وظهورها العلني يجذبان جمهورًا واسعًا، كما حدث في جنيف حيث تجاوز الحضور الطاقة الاستيعابية لإحدى القاعات. وتستمد ألبانيز هذا الزخم من كونها تقدم خطابًا يجمع بين التوثيق القانوني والسرد الإنساني، وهو ما يظهر أيضا في كتابها "عندما ينام العالم" الذي يضم قصصًا وشهادات عن فلسطين ويعيد تقديم المأساة بصيغة شخصية وأخلاقية.كما تعكس مكانتها الجديدة تحولا أوسع في الخطاب الغربي حول غزة. فالمفارقة أن استهدافها، بدل أن يُضعف رسالتها، ساهم في توسيع دائرة التعاطف معها ومع القضية التي تدافع عنها. إن ألبانيز ترى أن رد الفعل الشعبي الحالي على ما يجري في غزة يتجاوز، من حيث الحدة والوعي، ما شهده العالم إزاء مذابح سابقة مثل رواندا والبوسنة، لأن الجرائم اليوم تقع أمام الكاميرات وفي ظل دعم سياسي وعسكري واضح من دول كبرى.

هذه المقارنة لا تخلو من الجدل، لكنها تكشف كيف ترى ألبانيز أن معركتها ليست مع الكيان الصهيوني وحده، بل مع بنية دولية كاملة تسعى إلى إعادة تعريف حدود المقبول والمسموح في زمن الحروب الحديثة.

في النهاية، تكشف قصة فرنشيسكا ألبانيز أن الحرب على غزة لم تخلق فقط مأساة إنسانية وسياسية في فلسطين، بل أنتجت أيضا معركة عالمية على اللغة والشرعية والذاكرة....

فمن يصف ما يجري بالإبادة يدفع ثمنا، ومن يحاول كسر الصمت يواجه العزل والتشهير وربما العقاب المباشر. ومع ذلك، تؤكد ألبانيز أنها لن تتراجع، وأن خوفها لم يعد أقوى من قناعتها...

وهنا تحديدا تكمن دلالة قصتها: ليست فقط حكاية مسؤولة أممية تحت التهديد، بل صورة مكثفة لعصر بات فيه الدفاع عن غزة اختبارًا مكلفا للضمير والحرية والموقع السياسي في آن واحد.

تحت الخوذة (8)

ناصر احساين

18 شتنبر 2022 - الفكرة

لم تكن كلمة «إضراب» سهلة.

في الورش، هذه الكلمة ثقيلة مثل كيس الإسمنت. تعني الخوف من الطرد. تعني احتمال العودة إلى البطالة.

لكن في ذلك الأسبوع تأخر الأجر مرة أخرى. بعض العمال لم يتقاضوا أجورهم منذ ثلاثة أسابيع. جلسنا في استراحة الغداء قرب كومة من الحديد. قال رشيد: «هكذا غادي يبقى الحال ديما.»

سألته: «شنو الحل؟»

قال حميد بصوت خافت: «إلى وقفنا الخدمة نهار واحد... يمكن يسمعونا.»

ساد صمت طويل. الجميع كان يفكر في نفس الشيء:ماذا لو فشلنا؟

20 شتنبر 2022 - القرار

اجتمعنا مساءً في مقهى صغير. كنا حوالي عشرين عاملًا. تكلمنا طويلًا. بعض العمال كانوا مترددين جدًا.

قال أحدهم:

«أنا عندي ثلاثة ديال الدراري... ما نقدرش نخاطر». لم أستطع أن ألومه. الجوع لا ينتظر الشعارات.

قلت لهم بهدوء: «الإضراب ماشي مغامرة... هو آخر وسيلة. ولكن إلى بقينا ساكتين غادي يبقى نفس الشي.»

ذكرت لهم أيضًا ما تعلمته من بعض الرفاق في حزب النهج الديمقراطي العمالي: أن قوة العمال ليست في العضلات فقط... بل في وحدتهم.

بعد نقاش طويل اتفقنا على شيء بسيط: إذا لم تُدفع الأجور يوم الجمعة... سنتوقف عن العمل يوم السبت.

24 شتنبر 2022 - صباح الإضراب

وصلت إلى الورش قبل الجميع تقريبًا. كنت متوترًا أكثر مما أريد أن أعترف به. ماذا لو تراجعوا؟ ماذا لو بقيت وحدي؟

بدأ العمال يصلون واحدًا بعد الآخر. وقفنا قرب المدخل.لم يصعد أحد إلى السقالة. عندما وصل المسؤول عن الورش، نظر إلينا بدهشة.

قال: «مالكم واقفين؟ الخدمة كتسنا.»

قال حميد بهدوء: «حتى الأجر ديالنا كيتسنى.». بدأت الأمور تتوتر بسرعة.

24 شتنبر 2022 - المواجهة

وصل الباطرون بعد ساعة تقريبًا. كان غاضبًا. قال بصوت مرتفع: «شكون اللي قال ليكم تديرو هاد المسرحية؟»

نظر بعض العمال نحوي. تقدمت خطوة وقلت: «ماشي مسرحية. غير كنطالبو بالأجر ديالنا.»

قال بسخرية: «ولا وليتو نقابة؟»

أجبته: «حنا غير عمال باغين حقنا.»

ساد صمت ثقيل. ثم قال جملته المعتادة: «اللي ما عجبوش الحال... يمشي.»

لكن هذه المرة لم يتحرك أحد.

بعد الظهر - النتيجة:

استمر التوقف عن العمل ساعات. كان الباطرون يتحدث في الهاتف كثيرًا.ربما مع الشركة... ربما مع شركائه.

في النهاية خرج إلينا. قال ببرود:

«غادي يتخلصو الأجور اليوم.» لم يكن اعتذارًا. لكننا فهمنا الرسالة.

عدنا إلى العمل في اليوم التالي. لم يكن انتصارًا كبيرًا في نظر العالم. لكن بالنسبة لنا كان شيئًا مختلفا:

لأول مرة فهمنا أن العامل ليس ضعيفًا...إلا عندما يكون وحده. مساء ذلك اليوم، عدت إلى غرفتي مرهقًا. لم يكن التعب في جسدي فقط، بل في رأسي. كنت أفكر في الطريق الذي بدأته.

قبل سنوات كنت طالبًا يحلم بوظيفة هادئة.واليوم صرت جزءًا من إضراب عمالي. لكن الغريب أنني لم أشعر بالندم. شعرت فقط أنني أصبحت أقرب إلى نفسي.

(يتبع...)

في امتداد حظوة قراءة الكتب

نورالدين موعابيد

يعترف Sébastien Tran بأن المستقبل سيكون ملك أولئك الذين مازالوا قادرين على قراءة الكتب في زمن زحف الذكاء الاصطناعيّ إذ يجهز هذا الذكاء على نفس (بفتح الفاء) التركيز القرائيّ حتى ولو كانت المهمة أحادية. ويستند الباحث إلى تراجع زمن التركيز في العقدين الأخيرين من دقيقتين وثلاثين ثانية إلى أربعين ثانية فقط، حسب Gloria Mark التي رصدت ذلك معتمدة استعمالاتنا المهنية والشخصية المعيشة، التي تؤكد ضرورة تفعيل تطوير «العقل الناقد «) يراجع ما صدر في Le figaro étudiant، ونشره العالم الافتراضيّ.. (À L'ére de l'I A 2026/03/07).

وإذا ما أُمكن استعداءُ «البرهان بالخلف» واُستدعاؤه، فإننا نتساءل عن مترتبات غياب التركيز (اللاتركيز) في القراءة المستبصرة ومما يُحتمل أن هذا الغياب يعوق فيضا من المهارات الذهنية نظير التأمّل والتدبّر، ومن ثمة يوسّعُ هامش التسرع، الذي هو آفة العلم، نحو ما ردد Descartes، صاحب «قواعد المنهج»، ويأفل نجمُ الاستيعاب، بل إن الذهن لتصيبه سهامُ التشتت والتشظي، بالإضافة إلى أن الذكاء الاصطناعيّ يعطّل مهارة التوثيق أحيانا، فيقع في حيص بيص من أمرها. وقد يختلق أشياء وأفكارا هي وليدة الوهم و الإيهام.

فهل يدعي مدع أن الذكاء الاصطناعيّ يمكن أن يكون قارئا؟،إن أجاب مجيب بالإثبات فإننا «ندحض أطروحته» بأن ذلك الذكاء يصادر حرية الذات القارئة بما أنه هو الذي يقرأ لها، ويكتب لها أحيانا، فلا تكاد تنفلت من رقابته. يقول نجيب مصطفى كماليّ: «...حين نتحدث عن ذكاء اصطناعيّ، فنحن في الحقيقة نتحدث عن نوع آخر من القراءة، قراءة بلا ذاكرة،بلا دهشة، بلا توق إلى فهم داخليّ..»، (فعل القراءة في مفترق الطرق: بين العمق البشريّ والذكاء الاصطناعيّ. 22 أبريل 2025).

وإذا كنا نتفق على أن المقروء الكتابيّ يتيح القراءات المتكثرة les lectures plurilles، فإن الذكاء الاصطناعيّ منمط، محنط، يقود إلى القراءة المستهلكة بدل القراءة الناقدة، المؤوِّلة. والواقع أن له قواصم (الصاد قبل الميم) أخرى كثيرة لامسناها في مساهمات سابقة نشرتها جريدة نهج حزب العمال الديمقراطيّ..

أما من يزعم قدرة الذكاء الاصطناعيّ على تحويل النصوص إلى نصوص إصاتية، مسموعة فحسبه مايدثرها من «شلالات» اللحن، حين تكون الدريئة هي اللغة العربية، صرفا وتركيبا (نحوا)، وهو ما يدق مسمارا في نعش كفاية: التواصل اللغويّ السليم، فيضيع مجداف المعنى وملّاحه.

ولا يذهبن القارئ الكريم إلى أنني أعادي التكنولوجيا الحداثية،فأنا حداثيّ من أعلى الرأس إلى أخمص القدم و معياري الأساس هو أن تخدم الحداثة الناقدة إنسانية الإنسان، بلا افتراء و لا بهتان، فلا تجرؤ من ثمة على استعباد الشعوب،في مختلف المسالك والدروب، لاسيما بعد أن رصد العالمُ أخطار الذكاء الاصطناعيّ من داخل بيت المتبنين والمنظّرين أنفسهم، قبل بيت رافضي هذا الذكاء ،الذين يشكون في جدواه ويشكّكون، أو على الأقل يتحفظون،كما هو واضح من انفجار الدراسات المنشورة هنا وهناك، التي بأّرت اهتمامها في مستجدات التكنولوجيا .

إبراهيم خرشوفي:

تلعب وزارة الداخلية دورا محوريا في هندسة العملية الانتخابية والتحكم فيها، ويعرف الجميع تاريخها الطويل في تزوير النتائج

ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي والذي خصص ملفه لمسألة الانتخابات، هو الرفيق إبراهيم خرشوفي، نائب الكاتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي، طالب باحث في القضايا السياسية والدولية.

تقديم

> السمة الأساسية للمشهد الحزبي في المغرب هي تعدد الكيانات الحزبية. هل يعكس ذلك تعددية سياسية أم مجرد تشتيت ممنهج وكاريكاتوري للمشهد؟

< لا يعد وجود تعددية حزبية بالضرورة تعبيرا عن تعددية سياسية بالشكل المتعارف عليها في الأنظمة الديمقراطية. من حيث الجوهر، نحن أمام تعددية شكلية، قائمة على إعطاء صورة بوجود هذه التعددية. يوجد في المغرب العشرات من الأحزاب السياسية، جلها أجساد بلا روح، تلعب دور التأثيث في اللحظات التي يطلب منها ذلك، وعدد من هذه الكيانات تمت صناعته في مختبرات «أم الوزارات». ما يسمى بالأحزاب الوطنية أفرغ من مضمونه، وجرى إلحاقه بالبنية السياسية للحكم، ومن كان في المعارضة وانخرط في الأخير في اللعبة السياسية سرعان ما تم صهره في قالب المخزن، كما حدث للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

تعبر الأغلبية الساحقة من الأحزاب عن الطبقات السائدة في المجتمع، وتدافع عن مصالحها، لكن الطبقة العاملة المنتجة للثروة لها تعبير سياسي بارز واحد هو حزب النهج الديمقراطي العمالي. الباقي، منخرط في السقف الموضوع له، في هذه الحالة ليس الحكم أو الصراع من أجل الوصول إلى السلطة، بل الإحتواء وتفتيت التمثيل الشعبي، وتغذية القاعدة الاجتماعية للنظام، والانخراط في تنزيل البرامج الرأسمالية النيوليبرالية والدفاع عن النظام، ولعب الأدوار ضمن إطار «ديمقراطية الواجهة».

> هل لازالت جماهير الشعب المغربي تراهن على ما تفرزه الانتخابات المخزنية محليا و جهويا و تشريعيا؟

< لا يخرج النظام الانتخابي في البلاد عن الإطار الذي أشرت إليه جوابا عن السؤال الأول، وهو التأثيث وتكريس ديمقراطية الواجهة وإضفاء المشروعية على سياسات النظام، مع الافتقار البنيوي لأدوات الرقابة على السلطة التنفيذية. على المستوى الترابي، لا يمكن تمرير أي قرار ذي قيمة من دون موافقة الداخلية، صاحبة الكلمة الأخيرة.

تلعب وزارة الداخلية دورا محوريا في هندسة العملية الانتخابية والتحكم فيها، ويعرف الجميع تاريخها الطويل في تزوير النتائج. في الوقت الراهن يجري هذا التحكم بشكل مسبق، من خلال التشريعات، والآليات، كالقاسم والتقطيع الانتخابيين، والجهة نفسها المشرفة على هذه العملية، تفتقر إلى الاستقلالية والمصداقية، ناهيك عن كيفية اتخاذ القرار في الأحزاب الملتفة حول النظام وطرق منح التزكيات، والتحالفات، وتدخل المال الفاسد، بالإضافة إلى الأدوار التي يلعبها الإعلام في ترجيح كفة على أخرى، والتعبئة التي تقوم بها السلطة، وغير ذلك. كل هذه العناصر تنزع المصداقية عن هذه العملية وتبرز مضمونها الفارغ.

الجماهير مهتمة بما يجري، وتريد أن تتحسن أوضاعها، لكن الواقع يبين أنها لا تثق في العمليات الانتخابية ككل. أحد المؤشرات هو نسبة التسجيل المتدنية في اللوائح الانتخابية ــ مع الإشارة إلى أن إصرار الرباط على عدم اعتماد البطاقة الوطنية كأداة وحيدة للتصويت يؤكد ما سبقت الإشارة إليه ــ ثم نسبة المشاركة التي لم تتجاوز 34 في المائة سنة 2021 على أساس المسجلين. بتعبير آخر، غالبية المواطنين لا يصوتون، وهذا ليس عزوفا، بل تعبير واحتجاج.

عموما المشكل أعمق من ذلك، هناك حالة من فقدان الثقة في المؤسسات السياسية، وقد برز ذلك بشكل أكبر لدى الشباب من خلال احتجاجات جيل زيد الأخيرة، وهو ما يعطي انطباعا بما ستكون عليه الانتخابات هذا العام أيضا.

> بالنظر إلى التجارب التمثيلية البرجوازية السابقة، ما هي انتظارات وتطلعات الشعب المغربي وقواه المناضلة في الديمقراطية و سبل العيش الكريم على مختلف الأصعدة والقطاعات خارج اللعبة الانتخابية؟

< عالميا، ما يسمى بالديمقراطية التمثيلية في ظل الأنظمة البرجوازية انتهى إلى الإفلاس، وما كان يسوّق كتداول على السلطة بين اليمين واليسار لم يعد ذي صلة، في ظل الصعود الكبير لليمين المتطرف. المطلوب هو تطوير الأطر السياسية للشعوب لتمارس سلطتها بشكل مباشر.

يشكل العيش الكريم والتنمية المستدامة والتوزيع العادل للثروة، والعدالة، والسيادة الوطنية، والديمقراطية الحقيقية، التعبير الأمثل عن طموحات الشعب المغربي، لكن المسلسل الطويل من محاصرة القوى المناضلة والديمقراطية و إضعافها، وبلقنة المشهد السياسي، وإفراغ النقابات والجمعيات من مضمونها، يقف عائقا أمام تحقيق هذه الطموحات.

بالرغم من أن أقساما واسعة من الشعب المغربي لا ثقة لها في العملية السياسية الجارية، إلا أن البديل في الآن نفسه ضعيف، ومجزّء، خصوصا القوى الديمقراطية واليسارية، هذا أحد أكبر المعضلات التي نواجهها في المرحلة الراهنة.

مع ذلك، هناك مقاومة شعبية، وقد رأينا ذلك في الكثير من الاحتجاجات التي ركزت في السنوات الأخيرة على الملفات الاجتماعية كالصحة والتعليم والشغل والحريات والماء.. إلخ، يعكس ذلك الفهم العام بأن انتزاع المطالب لا يقتضي انتظار البرلمان أو الحكومة والمجالس المنتخبة، بل التوجه إلى الشارع والصراع من أجل تحقيق الملفات المطلبية.

> كيف تتوقعون نسب المشاركة في الانتخابات المخزنية المقبلة، خصوصا في ظل سن قوانين تراجعية /عقابية وأخرى تحفيزية لمشاركة الشباب؟ و ما هو البديل أمام الشعب المغربي لمقاومة التغول الرأسمالي؟

< لم تحدث تغيرات جوهرية في البنية والذهنية الاجتماعية المغربية منذ آخر انتخابات، وبالتالي لا توجد مؤشرات على أن نسبة المشاركة سترتفع أو تنخفض بشكل كبير؛ المستجد هو الطريقة التي تعاملت بها السلطات مع احتجاجات جيل زد. لقد كانت هذه الحركة تعبيرا عن المزاج العام لدى الشباب، الذي ضاق ذرعا بالأوضاع الاجتماعية والسياسية في البلاد، ويلحّ على التغيير، لكن القمع والاعتقالات الواسعة التي قوبلت بها ستكرّس مناخ فقدان الثقة في الدولة.

التحفيزات التي قدّمت للشباب دون 35 سنة، تسعى إلى استقطاب طاقات جديدة إلى القاعدة الاجتماعية للنظام، وربما هناك رهان على إضفاء الحيوية على هذه الانتخابات عبر دمج الشباب صناع

المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي في هذه اللعبة، لكن الواقع عنيد.

تلعب الأوضاع الإجتماعية دورا حاسما في هذا السياق، في ظل البطالة المعممة، وتردي قطاعي الصحة والتعليم العموميين، وغلاء المعيشة، وانسداد الأفق وانتشار مشاعر الإحباط، خصوصا لدى الشباب. يضاف ذلك إلى فقدان الثقة في المؤسسات والسياسيين، والنزوع العام إلى عدم التفاعل مع الأحزاب السياسية.

لا يعني هذا أن الشعب يقف مكتوف الأيدي، هناك احتجاجات كثيرة في مختلف أنحاء المغرب.

البديل لا يتعلق بالانتخابات وحدها، بل يتجاوزها إلى ما هو أشمل: مشروع وطني ديمقراطي قائم على التنمية المستدامة والعيش الكريم والتوزيع العادل للثروة، والسيادة الوطنية، والديمقراطية الحقيقية، التعبير الأمثل عن طموحات الشعب المغربي، لكن المسلسل الطويل من محاصرة القوى المناضلة والديمقراطية و إضعافها، وبلقنة المشهد السياسي، وإفراغ النقابات والجمعيات من مضمونها، يقف عائقا أمام تحقيق هذه الطموحات.

بالرغم من أن أقساما واسعة من الشعب المغربي لا ثقة لها في العملية السياسية الجارية، إلا أن البديل في الآن نفسه ضعيف، ومجزّء، خصوصا القوى الديمقراطية واليسارية، هذا أحد أكبر المعضلات التي نواجهها في المرحلة الراهنة.

مع ذلك، هناك مقاومة شعبية، وقد رأينا ذلك في الكثير من الاحتجاجات التي ركزت في السنوات الأخيرة على الملفات الاجتماعية كالصحة والتعليم والشغل والحريات والماء.. إلخ، يعكس ذلك الفهم العام بأن انتزاع المطالب لا يقتضي انتظار البرلمان أو الحكومة والمجالس المنتخبة، بل التوجه إلى الشارع والصراع من أجل تحقيق الملفات المطلبية.

> كيف تتوقعون نسب المشاركة في الانتخابات المخزنية المقبلة، خصوصا في ظل سن قوانين تراجعية /عقابية وأخرى تحفيزية لمشاركة الشباب؟ و ما هو البديل أمام الشعب المغربي لمقاومة التغول الرأسمالي؟

< لم تحدث تغيرات جوهرية في البنية والذهنية الاجتماعية المغربية منذ آخر انتخابات، وبالتالي لا توجد مؤشرات على أن نسبة المشاركة سترتفع أو تنخفض بشكل كبير؛ المستجد هو الطريقة التي تعاملت بها السلطات مع احتجاجات جيل زد. لقد كانت هذه الحركة تعبيرا عن المزاج العام لدى الشباب، الذي ضاق ذرعا بالأوضاع الاجتماعية والسياسية في البلاد، ويلحّ على التغيير، لكن القمع والاعتقالات الواسعة التي قوبلت بها ستكرّس مناخ فقدان الثقة في الدولة.

التحفيزات التي قدّمت للشباب دون 35 سنة، تسعى إلى استقطاب طاقات جديدة إلى القاعدة الاجتماعية للنظام، وربما هناك رهان على إضفاء الحيوية على هذه الانتخابات عبر دمج الشباب صناع

السودان بين صراع المحاور ومأزق اليسار

القوى الإقليمية في خدمة من؟

المصطفى خياطي

لم يعد الصراع في السودان مجرد حرب داخلية بين الجيش وقوات الدعم السريع، بل تحوّل إلى ساحة مفتوحة لإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية. فمنذ الانقلاب على مسار الثورة و اندلاع الحرب في أبريل 2023، دخلت البلاد في طور جديد من التفكك السياسي والعسكري، حيث لم يعد الصراع يُختزل في تنافس على السلطة، بل أصبح صراعًا على الموارد والموقع الجيوسياسي، خصوصًا في ظل موقع السودان الحيوي على البحر الأحمر وامتلاكه لثروات طبيعية و معدنية مهمة.

طبيعة الصراع ، من حرب داخلية إلى نزاع تم تدويله:

الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع تطوّر إلى حالة من "الازدواجية السلطوية"، حيث ظهرت كيانات سياسية وعسكرية موازية، مثل الحكومة التي أعلنها تحالف تقوده قوات الدعم السريع في 2025، في مقابل سلطة الجيش.

هذا الوضع يعكس ليس فقط أزمة دولة، بل بداية تشكّل "دول داخل الدولة"، وهو نمط مألوف في الحروب التي تتقاطع فيها مصالح قوى خارجية. التقارير تشير بوضوح إلى أن استمرار الحرب مرتبط بدعم إقليمي مباشر أو غير مباشر للطرفين، ما يجعل الصراع جزءًا من تنافس محاور إقليمية، وليس مجرد نزاع داخلي.

موقع الحزب الشيوعي السوداني ، بين المبدئية والعزل الممنهج:

الحزب الشيوعي السوداني يُعد من أقدم وأعرق القوى اليسارية في المنطقة، وقد لعب دورًا مركزيًا في الحراك الثوري منذ 2018، خاصة في تنظيم الاحتجاجات و تجميع القوى السياسية و المهنية الثورية وطرح بديل جذري للنظام.

مركز دراسات الشهيد الخامس:

منذ اندلاع الحرب، اتخذ الحزب موقفًا واضحًا برفضها واعتبارها حربًا بين جناحين من السلطة العسكرية، لا تعبر عن مصالح الجماهير الشعبية.

كما يدعو الحزب إلى سلطة مدنية كاملة وتفكيك بنية الدولة العسكرية وانتقال ديمقراطي جذري بقيادة قوى الثورة. غير أن هذا الموقف، رغم مبدئيته، يواجه عدة إشكالات و عراقيل.

- العزل السياسي و التضييق و حتى التآمر على قياداته و اغتيالها لأنه رفض التحالف مع أي من طرفي الصراع أو مع القوى الإقليمية الرجعية التي تقف خلف الجيش و قوات الدعم السريع مما جعله خارج مراكز التأثير الفعلي. ثم هناك فظاعات الحرب و التنكيل و التهجير و النزوح و المآسي التي أفرزت واقعا يتسم بضعف التنظيم الجماهيري نتيجة القمع والتفكك و الرعب و الترهيب اليومي بعد الثورة إذ تحوّل الصراع

إلى عسكري-إقليمي، ما يقلّص دور الفاعلين المدنيين عموما. بمعنى آخر، الحزب يحتفظ بخط ثوري نظري، لكنه غير قادر حاليًا على تحويله إلى قوة مادية في ميزان الصراع.

القوى الإقليمية ، من يدعم من و لماذا؟

الصراع في السودان أصبح ساحة تنافس بين عدة قوى إقليمية، لكل منها مصالح محددة:

محور دعم الجيش: يشمل قوى ترى في الجيش ضامنًا للاستقرار أو لحماية مصالحها؛ حماية طرق التجارة في البحر الأحمر، منع صعود قوى غير منضبطة، الحفاظ على نموذج الدولة المركزية

محور دعم قوات الدعم السريع: ويرتبط غالبًا بمصالح و أطماع السيطرة على الذهب والثروات الطبيعية و الثروات الزراعية. و بناء نفوذ عبر ميليشيات مرنة واستخدام السودان كمنصة لوجستية في أفريقيا، وقد ظهرت مؤشرات على حصول قوات الدعم السريع على دعم عسكري وتقني متطور، بما في ذلك الطائرات المسيّرة، ما يعكس وجود شبكات دعم خارجية.

قوى دولية (غير مباشرة): تسعى لتأمين الممرات البحرية، احتواء الهجرة و ضمان الوصول إلى الموارد.

لمن تعمل هذه القوى فعليًا؟

رغم اختلاف المحاور، إلا أن القاسم المشترك بينها هو أن جميع القوى الإقليمية لا تعمل لمصلحة الشعب السوداني وتطلعاته، بل لمصالحها الاستراتيجية الخاصة و مصالح القوى الإمبريالية والصهيونية خصوصا في ظل ضبابية الحل هناك في الشرق الأوسط و تأزم ممرات الإمداد بالنفط و المنتجات الغذائية و الصناعية (هرمز و باب المندب مثلا). و يتجلى ذلك في إطالة أمد الحرب بدل حلها و دعم أطراف عسكرية بدل القوى المدنية، وتحويل السودان إلى ساحة نفوذ.

حتى العقوبات الدولية المفروضة على أطراف النزاع لم تغيّر من طبيعة التدخل، بل ظلت محدودة التأثير.

إن قراءة ماركسية للصراع من منظور طبقي، يمكننا من فهم ما يجري في السودان كالتالي: الصراع تطور من صراع بين "ثورة" و"ثورة مضادة"، و تحول إلى حرب دموية بين أجنحة من البرجوازية العسكرية، يؤدي فاتورتها الباهضة الشعب الثائر.

الجماهير الشعبية (عمال، فلاحون، فقراء المدن) هي الخاسر الرئيسي. فالقوى الإقليمية تمثل امتدادًا لرأس المال العالمي الباحث عن الموارد و النفوذ، أما الحزب الشيوعي، فرغم تبنيه لخط ثوري طبقي، فإنه يواجه معضلة تاريخية، و التحدي و السؤال الحارق هو كيف يتحول من قوة احتجاج إلى قوة سلطة في سياق حرب مفككة ومُدوَّلة؟

إن السودان اليوم يقف على مفترق طرق : إما استمرار التفكك وتحوله إلى نموذج "دولة فاشلة متعددة السلطات"، أو إعادة بناء مشروع وطني ديمقراطي تقوده قوى اجتماعية مستقلة. غير أن هذا الخيار الثاني يظل ضعيفًا ما لم تستطع القوى التقدمية ، وعلى رأسها الحزب الشيوعي إعادة بناء أدواتها التنظيمية وسط الجماهير، و مقاومة العزل السياسي .

في المحصلة، الصراع في السودان ليس فقط على من يحكم، بل على لمن تُدار البلاد : للشعب أم للمحاور؟

حدث الأسبوع

مضيق هرمز، بين منطق المكاسب وحدود الضغوط

المصطفى خياطي

قبيل الجولة الأولى من المفاوضات بين إيران و أمريكا في باكستان، كاد التحالف الصهيوأمريكي أن يلجأ إلى استخدام النووي التكتيكي و أسلحة الردع الشامل لإرغام إيران على الإذعان لشروط أمريكا. و بعد فشل الجولة عادت أمريكا تحت التهديد الإيراني بإشعال كامل المنطقة إلى سلاح الحصار البحري، لكن مفاتيح هرمز تمسكها طهران. و يُعدّ مضيق هرمز أحد أهم الشرايين الاستراتيجية في الاقتصاد العالمي، إذ تمرّ عبره نسبة كبيرة من تجارة النفط والغاز. لذلك، فإن أي قرار إيراني بفتحه أو تهدئة التوتر فيه لا يمكن فهمه بمعزل عن توازنات القوى الإقليمية والدولية، ولا عن الحسابات الداخلية للنظام الإيراني. والسؤال المطروح: هل يُمثل فتح المضيق نتيجة تحقيق إيران لمكتسبات سياسية، أم أنه تعبير عن رضوخ لضغوط دولية متزايدة؟

من الناحية النظرية، تستخدم إيران ورقة مضيق هرمز كأداة ضغط جيوسياسي في مواجهة القوى الإمبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة. فكلما تصاعدت العقوبات أو التهديدات العسكرية، تعمد طهران إلى التلويح بإغلاق المضيق أو عرقلة الملاحة فيه. هذا السلوك لا يهدف بالضرورة إلى تنفيذ الإغلاق فعليًا، بل إلى رفع كلفة المواجهة على خصومها، وإجبارهم على إعادة النظر في سياساتهم.

في هذا السياق، يمكن تفسير فتح المضيق – أو التراجع عن خطوات تصعيدية – كجزء من تكتيك تفاوضي. بمعنى أن إيران قد تكون حصلت على مكاسب غير مباشرة: تخفيف في حدة الضغوط، احترام السيادة ،الإفراج عن الأصول و الودائع لدى الابناك الغربية... قنوات تفاوض مفتوحة، أو ضمانات ضمنية بعدم التصعيد العسكري. في هذه الحالة، يصبح "فتح المضيق" نتيجة توازن ردع نسبي، حيث لا يستطيع أي طرف فرض إرادته بالكامل، فيلجأ الجميع إلى التهدئة المؤقتة.

لكن هذا التفسير لا يكفي وحده. فهناك عامل آخر لا يقل أهمية، وهو حجم الضغوط الدولية. فإغلاق مضيق هرمز لا يضر فقط بالدول الغربية، بل يضرب أيضا اقتصادات حلفاء محتملين لإيران، مثل الصين والهند، اللتين تعتمدان بشكل كبير على نفط الخليج. كما أن أي تصعيد كبير قد يمنح مبررًا لتدخل عسكري واسع، وهو سيناريو يحمل مخاطر وجودية للنظام الإيراني.

إضافة إلى ذلك، يعاني الاقتصاد الإيراني من اختناقات بنيوية بسبب العقوبات، التضخم، وتراجع العملة. وبالتالي، فإن استمرار التوتر في المضيق قد يؤدي إلى مزيد من العزلة الاقتصادية، وهو ما لا تستطيع طهران تحمّله على المدى الطويل. من هذا المنظور، يمكن اعتبار فتح المضيق استجابة عقلانية لتجنب تفاقم الأزمة الداخلية، حتى وإن جاء ذلك تحت ضغط خارجي.

من زاوية تحليل ماركسي، يمكن فهم هذه الدينامية باعتبارها تعبيرًا عن صراع بين قوى رأسمالية على إعادة توزيع النفوذ والموارد. فإيران، رغم خطابها "المناهض للإمبريالية"، تظل جزءًا من السوق الرأسمالية العالمية، وتسعى إلى تحسين موقعها التفاوضي داخلها، لا إلى الخروج منها. لذلك، فإن استخدام مضيق هرمز كورقة ضغط يندرج ضمن تنافس بين برجوازيات قومية، وليس صراعًا تحرريًا جذريًا.

وعليه، فإن قرار فتح المضيق لا يمكن اختزاله في كونه "انتصارًا" أو "هزيمة". إنه بالأحرى نتيجة تفاعل معقّد بين تحقيق بعض المكاسب التكتيكية والخضوع النسبي لضغوط موضوعية، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو دبلوماسية. فإيران قد تنجح في فرض نفسها كطرف لا يمكن تجاهله، لكنها في الوقت نفسه تبقى مقيدة بشبكة من التوازنات الدولية التي تحدّ من هامش حركتها.

خلاصة القول، إن فتح مضيق هرمز يعكس لحظة توازن هش: لا انتصار حاسم لإيران، ولا خضوع كامل للإملاءات الدولية. بل هو تعبير عن إدارة صراع ضمن حدود النظام العالمي القائم، حيث تُستخدم أدوات الضغط والتراجع بشكل متبادل، دون أن يصل أي طرف إلى حسم نهائي.